بنك تونس و الإمارات

Banque de Tunisie et des Emirats

التقرير السنوي 2024

السنة المحاسبية 2024

الجلسة العامة العادية

30 أفريل 2025

العنوان :

شارع الباجي قائد السبسي

AFH - BC8

المركز العمراني الشمالي تونس 1082

الهاتف : 000 112 71

الفهرس

1	كلمة رئيس مجلس الإدارة	4
2	كلمة المديرة العامة	5
3	المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني	7
4	الحوكمة والمساهمات	10
5	أهم الأحداث والانجازات في 2024	24
6	المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك	34
7	أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات	37
8	التقريرين العام و الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024	49
9	أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات	98
10	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024	103
11	القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية	142

كلمة رئيس مجلس الإدارة

شهد بنك تونس والإمارات خلال سنة 2024 تحولًا استراتيجيًا بارزًا يعكس قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات الراهنة واستشراف المستقبل. فقد استغل البنك دروس العقود الأربعة الماضية ليحقق توازنًا دقيقًا بين إرثه التاريخي وطموحاته المستقبلية.

وفي هذا الإطار، قام البنك بتطوير استراتيجية جديدة ترتكز على ثلاث ركائز رئيسية. أولها، تعزيز الهوية المواطنية والبيئية للبنك، حيث يواصل البنك التزامه الراسخ بالتمويل الأخضر والتنمية المستدامة، ويستثمر في مشاريع تمويل مسؤولة تهدف إلى التقليل من البصمة الكربونية والمساهمة في التحول الطاقي.

ثانيًا، يولي البنك اهتمامًا بالغًا بالتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي. من خلال شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا المالية، مما سيمكن حرفاء البنك من الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة بكفاءة وسهولة.

أما الركيزة الثالثة، فهي تطوير رأس المال البشري، الذي يعتبر المصدر الأساسي لنجاح البنك.

رغم التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد والعالم، فإن بنك تونس والإمارات تمكن بفضل صلابته وهويته المؤسسية القوية من المحافظة على استقرار أدائه المالي، ودعم الحرفاء، والاستمرار في نموه. هذا الإنجاز هو ثمرة لجهود جميع العاملين في البنك، من مجلس الإدارة إلى الإدارة العامة، ونحن نقدر عالياً تفانيهم في العمل ونشكرهم على مساهماتهم القيمة.

في الختام، أود أن أتوجه بجزيل الشكر لكل شركائنا، وحرفائنا، وموظفينا، على دعمهم المستمر وثقتهم في البنك. نحن في بنك تونس والإمارات عازمون على المضي قدمًا لتحقيق المزيد من الإنجازات وبلوغ أهدافنا الاستراتيجية، نحو تحقيق تطلعاتنا المشتركة لمستقبل أفضل.

كلمة المديرة العامة

لقد شكّل عام 2024 محطّة بارزة في مسارنا الاستراتيجي حيث واصلت مؤسستنا المصرفية مسيرة تحولها الشامل مستفيدة من الدروس المستخلصة من أربعة عقود من الوجود والنشاط ومدفوعة برؤية طموحة تعكس ارادتنا في تطوير البنك من خلال الاعتماد على نموذج تنموي جديد يضمن للبنك القدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها القطاع البنكي سواء على مستوى المنافسة المتزايدة أو التطورات التكنولوجية المتلاحقة ، أو التحديات البيئية المرتبطة بالتغير المناخي، وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة ، مواكبة لهذه التحديات والتحوّلات العميقة .

يسرني على سبيل الذكر لا الحصر، أن اشارككم بعض الإنجازات البارزة التي حققتها مؤسستنا خلال سنة 2024 والتي تندرج ضمن رؤيتنا الاستراتيجية للسنوات القادمة والتي ترتكز أساسا على ثلاث محاور أساسية: التأثير، الابتكار وتنمية راس المال البشري .

1- بنك ملتزم بتمويل مستدام والتحوّل البيئي

عززنا خلال سنة 2024 مكانتنا كبنك مسؤول من خلال اعتماد نهج يرتكز على التمويل ذي الأثر الإيجابي والذي يجمع بين الأداء المالي والمسؤولية البيئية والاجتماعية. وقد تجلى هذا الالتزام من خلال طرح باقة من المنتوجات البنكية وعقد شراكات استراتيجية داعمة للمؤسسات والأفراد في تمويل استثمارات مسؤولة تساهم في التحول الطاقي وتقليص البصمة الكربونية.

في هذا الإطار، تبنى البنك مبادرات مبتكرة في مجال التمويل المسؤول، من خلال طرح مجموعة جديدة من المنتجات المالية الخضراء، المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

كما أبرم البنك شراكة استراتيجية مع منصتي التمويل الجماعي "Cnbee's" و"KickOff"، مما يتيح له دعم المشاريع المجتمعية بشكل غير مباشر، والمساهمة في تحقيق المزيد من الشمول الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي الشامل.

2- بنك مبتكر يعتمد استراتيجية التوزيع متعددة القنوات

عمل البنك على تجاوز عائق ضعف شبكة فروعه التي لا تتجاوز 31 نقطة بيع، على تعزيز حضوره في السوق المصرفية من خلال الاعتماد على استراتيجية التوزيع متعددة القنوات. في هذا السياق عقد البنك شراكة تاريخية مع شركة التكنولوجيا المالية "Kaoun"، المالكة لمنصة "فلوسي"، لإطلاق أول نموذج للخدمات المصرفية كخدمة (Banking as a service) في تونس، مما أتاح إنشاء أول فرع افتراضي وهي خطوة محورية نحو نموذج البنوك الجديدة "NEO BANK".

كما أطلق البنك منصته الرقمية الجديدة "NEO BTE"، باعتماد تكنولوجيا الواب والموبايل، تتيح للعملاء من الأفراد والشركات إدارة معاملاتهم المصرفية عن بعد بكل سلاسة وفاعلية.

وفي الإطار نفسه، عقد البنك شراكات استراتيجية مع عدد من شركات التكنولوجيا المالية (مثل Konnect وKaoun وInsight Plus وcontractzlab وغيرها) لتعزيز نشاط الدفع، ورقمنة وتحسين عمليات

الصرف الأجنبي، تماشيًا مع التوجه الاستراتيجي للدولة التونسية للحدّ من استخدام النقد (Decashing).
كما عمل على رقمنة مسار القروض الموجهة للأفراد لاستقطاب شريحة الحرفاء المميزين.
نسعى من خلال مواكبتنا للتطور التكنولوجي الى تحقيق تجربة مصرفية متكاملة وسلسة لحرفائنا عبر مختلف نقاط الاتصال، سواء في الفروع أو عبر المنصات الرقمية لتحسين جودة خدماتنا وتوفير حلول مصرفية اكثر تفاعلية ومرونة، تتماشى مع التغيرات السريعة في سلوك العملاء.

3- تنمية رأس المال البشري لمواكبة التحولات السريعة للقطاع المصرفي

نؤمن بأن الانسان هو المحرك الأساسي لكلّ تحول ناجح لذلك جعلنا من تنمية رأس المال البشري محورا رئيسيا في استراتيجيتنا التنموية. لقد استثمرنا في التكوين المستمر وتنمية المهارات وتحفيز الكفاءات من أجل اعداد فرقنا لمواجهة تحديات المهنة المصرفية في عالم سريع التغير.
لقد عملنا في سنة 2024 على وضع آلية لتحفيز الفروع من اجل انخراطهم في تحقيق الأهداف الكمية للبنك كما عملنا على انشاء مركز تدريب متكامل وتم تصميم برامج تدريبية متنوعة تهدف إلى ترسيخ ثقافة مؤسساتية ديناميكية، إلى جانب تنمية المهارات التقنية والتجارية العالية.
إن نجاحنا المشترك وتحقيق أهدافنا يعود بشكل كبير إلى تفاني كل الأطراف من مجلس إدارة وشركاء اجتماعيين وموظفين وتفاعلهم الإيجابي مع مختلف جوانب عملنا. لذلك لا يسعنا الّا أن نثمّن التزام الجميع على تحقيق الأهداف التنموية للبنك.
إن هذا التقرير السنوي فرصة لنا جميعا للنظر في الإنجازات التي حققناها، والتحديات التي واجهناها، والتطلعات التي نطمح إليها في المستقبل.
بفضل تعاوننا وإصرارنا، نجحنا في تحقيق العديد من الإنجازات خلال العام الماضي، ولكن الرهانات متواصلة امامنا.
اننا نؤمن بأن المستقبل لن يكون لمن يملك الموارد فقط بل لمن يستطيع التكيف والابتكار والتحوّل بسرعة وفعالية كما نؤمن بأن تبنى نموذج مستدام ومرن هو الخيار الأمثل لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وتحقيق تطلعاتنا في تقديم خدمات مصرفية عصرية وآمنة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا والمسؤولية البيئية.

3
المناخ الاقتصادي الدولي و الوطني

على المستوى العالمي :

وفقًا لأحدث التحليلات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يستقر النمو الاقتصادي العالمي عند حوالي 3.2% في عام 2024، ويأتي هذا الاستقرار بعد عدة سنوات من الصدمات السلبية، على الرغم من استمرار التحديات، بما في ذلك التضخم المستمر في قطاع الخدمات، وتصاعد التوترات التجارية، وعدم اليقين السياسي.
من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي تدريجياً من 6.8% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 ومع ذلك، فإن التضخم المستمر في قطاع الخدمات يعقّد تطبيع السياسة النقدية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة.

على المستوى الوطني :

شهد الاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظاً في عام 2024، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.4% مقارنة بـ 0.4% في عام 2023. وارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى 62 مليار دينار، في حين زادت الواردات إلى 81 مليار دينار، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري ليبلغ 18.9 مليار دينار. كما سُجل عجز في الميزانية بقيمة 10.047 مليار دينار، أي ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد الأسعار، انخفض معدل التضخم إلى 7% في 2024 مقارنة بـ 9.3% في السنة السابقة، مع تراجع ملحوظ في تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 6.2%. أما معدل البطالة، فقد استقر عند 16% خلال الربع الثالث من العام نفسه. وفي المقابل، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً بنسبة 21.4% لتبلغ 2.91 مليار دينار. وفي ما يخص الاحتياطات من العملة الأجنبية، فقد تجاوزت 27 مليار دينار، وهو ما يعادل تغطية 121 يوماً من الواردات.

4
الحوكمة والمساهمات

توزيع رأس المال (بالدينار التونسي)

رأس المال	108 744 320
عدد الأسهم	5 437 216
القيمة الإسمية	20
عدد أسهم جهاز أبوظبي للاستثمار	2 218 608
نسبة إمتلاك في رأس المال	%40,80
عدد أسهم الدولة التونسية	1 750 000
نسبة إمتلاك في رأس المال	%32,19
عدد أسهم الديوان الوطني للبريد	468 608
نسبة إمتلاك في رأس المال	%8,62
عدد الأسهم دون حق الاقتراع	1 000 000
نسبة الأسهم دون حق الاقتراع	%18,39

حضورالجلسات العامة

وفقا للفصل 12 من العقد التأسيسي للبنك، لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجلسة العامة والمشاركة في المداولات بشخصه أو عن طريق النيابة شرط أن يكون مالكا لعشرة أسهم على الأقل وأن يدلي بما يثبت هويته وكذلك ملكيته لأسهمه. وكل المساهمين الذين يقل عدد أسهمهم عن هذا العدد يمكنهم الحضور باجتماعات الجلسة العامة على أن ينضموا إلى بعضهم بعضا للوصول إلى العدد المحدد آنفا وأن ينيبوا أحدهم عنهم.

تركيبة مجلس الإدارة ووتيرة اجتماعاته

السيّد: خليفة علي القمزي

رئيس مجلس الإدارة

السيّد: فوزي القبلي
عضو مستقل
رئيس لجنة المخاطر

السيّد: حُميد الدّرمكي
عضو مستقل
رئيس لجنة التّدقيق

السيد:
سعيد الدّرمكي
عضو

السيدة:
بثينة بوكمشة
عضوة

السيدة:
أسماء مسعودي
عضوة

السيّد:
لُطفي فرادي
عضو

السيّد:
حمد المزروعي
عضو

السيدة:
نبيهة محمدي
عضوة

السيد:
هشام منصوري
عضو

السيّد:
أحمد المهيري
عضو

السيّد:
عبد الله الحلامي
عضو

تتولى الإدارة العامة للبنك السيدة فريال شبراك منذ تاريخ 3 نوفمبر 2022

السيّد خليفة علي القمزي	رئيس مجلس الإدارة
الأعضاء الممثّلين لجهاز أبو ظبي للإستثمار	
السيّد عبد الله أحمد الحلامي	عضو
السيّد سعيد حمد الدرمكي	عضو
السيّد أحمد راشد المهيري	عضو
السيّد حمد مبارك المزروعي	عضو
الأعضاء الممثّلين للدّولة التّونسيّة	
السيّدة أسماء مسعودي	عضوة
السيّد هشام منصوري	عضو
السيّدة بثينة بوكمشة	عضوة
السيّد لطفي فرادي	عضو
السيّدة نبيهة محمدي	عضوة
الأعضاء المستقلين	
السيّد حُميْد الدّرمكي	رئيس لجنة التدقيق
السيّد فوزي القبلي	رئيس لجنة المخاطر
مراقبي الحسابات	
مكتب سمير لعبيدي	
مكتب ناجي حجي	CNW

عقد مجلس الإدارة 6 اجتماعات خلال سنة 2024 وتتولى كتابة المجلس السيدة سلمى الزواري مديرة مكتب التنسيق والمتابعة .

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التّدقيق:

تم إنشاء لجنة التّدقيق الدّاخلي بتاريخ 07 ديسمبر 2004 و يكمن دورها في المساعدة على :

. مراقبة اعتماد المبادئ والممارسات المحاسبيّة بالبنك، التثّبت من جودة نظام توفير المعلومة الماليّة ونجاعته وتناسق أنظمة قيس المراقبة والتحكّم في المخاطر،

. مراقبة تنظيم ونجاعة نظام الرقابة الداخليّة وتقييم نقائص سير هذا النظام المثارة من قبل مختلف هياكل البنك في إطار مهام التدقيق الداخلي والخارجي

تركيبة لجنة التّدقيق	
حُمَيْد الدّرمكي	رئيس اللجنة
لطفي فرادي *	عضو
أحمد راشد المهيري	عضو

*نظراً لنتهاء عضويته تم تعويض السيد لطفي فرادي بالسيد هشام المنصوري في لجنة التدقيق الداخلي اللتي انعقدت في أوت 2024

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال سنة 2024 وتتولى كتابة اللجنة السيدة حنان العبيدي، مديرة التدقيق الداخلي

لجنة المخاطر:

تم إنشاء لجنة المخاطر بتاريخ 25 جوان 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

· وضع وتحيين سياسة التصرف في المخاطر وضبط أسقف للمخاطر وحدود العمليّات،

· تحليل ومتابعة مدى تعرّض البنك للمخاطر وخاصّة المرتبطة بمخاطر القرض، السّوق، السّيولة والمخاطر التّشغيليّة،

· تقييم سياسة رصد المدّخرات ومدى ملاءمة مستوى الأموال الذّاتية لنوعيّة المخاطر التي يوجهها البنك، اعتماد إجراءات تصحيحيّة لإضفاء نجاعة أكبر على منظومة التصرّف في المخاطر.

تركيبة لجنة المخاطر	
فوزي القبلي	رئيس اللجنة
سعيد حمد الدّرمكي	عضو
أسماء مسعودي	عضوة

عقدت اللجنة 6 اجتماعات خلال سنة 2024 وتتولى كتابة اللجنة السيد توفيق الخميسي، مدير المخاطر.

لجنة التّعيينات والتّأجير:

تم إنشاء لجنة التّعيينات والتّأجير بتاريخ 27 سبتمبر 2012 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

· ارساء سياسة التّعيينات والتّأجير لكلّ من رئيس مجلس الإدارة وأعضائه واللّجان المنبثقة عنه والادارة العامّة للبنك والمسؤولين الاوليين عن الوظائف الرئيسية بالبنك ؛

· ارساء سياسة تعاقب اعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة والمسؤولين الاوليين عن الوظائف الرئيسية بالبنك ؛

· إرساء سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح؛

· تعيين اعضاء مجلس الادارة واللّجان والادارة العامة ووظائف الرّقابة؛

. إرساء منهجيّة تقييم أعمال مجلس الإدارة واللجان.

تركيبة لجنة التّعيينات والتّأجير	
حمد مبارك المزروعي	رئيس اللجنة
بثينة بوكمشة	عضوة
سعيد حمد الدّرمكي	عضو
نبيهة محمدي	عضوة

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024 ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري ، مديرة رأس المال البشري.

اللجنة الإستراتيجية :

تم إنشاء اللجنة الإستراتيجية بتاريخ 14 ديسمبر 2022 وتتمثّل مهامها الرّئيسيّة في:

- مساعدة مجلس الإدارة على ضبط سياسات التطوير وتنمية الربحية للبنك تكون متماشية مع سياسة تقبل المخاطر والمحافظة على الصلابة المالية للبنك
- دراسة مخطط العمل المتوسط المدى Plan Business وقصير المدى وكل ملف ذي صبغة إستراتيجية وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة،
- دراسة المحاور الإستراتيجية لتطوير نشاط البنك بصفة فردية من جهة وبصفة مجمعة عبر التفاعل مع الشركات التابعة له.
- متابعة تنفيذ المشاريع الإستراتيجية المصادق ليها في مجلس الإدارة .

تركيبة اللجنة الإستراتيجية	
خليفة علي القمزي	رئيس اللجنة
لطفي فرادي*	عضو
هشام منصوري	عضو
عبد الله أحمد الحلامي	عضو

*انتهت عضوية السيد لطفي فرادي في أوت 2024

عقدت اللجنة 4 اجتماعات خلال سنة 2024 ويتولى كتابة اللجنة السيدة سلمى الزواري ،

جانب الحوكمة : السياسات العامة

عمل البنك على إحترام مقتضيات منشور البنك المركزي 05-2021 إذ تمّ وضع :

- مدوّنة الحوكمة لبنك تونس و الإمارات (المصادق عليها في اجتماع مجلس الإدارة عدد 170 بتاريخ 31/05/2022)
- سياسة إدارة وضعيات تضارب المصالح بالبنك (المصادق عليها بإجتماع مجلس الإدارة عدد 181 المنعقد بتاريخ 21/03/2023)
- سياسة التعيينات و التأجير لبنك تونس و الإمارات(المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024)
- سياسة الامتثال (المصادق عليها خلال اجتماع مجلس الإدارة عدد 185 بتاريخ 11/01/2024)
- السياسة الائتمانية : تم المصادقة عليها بالتمرير بتاريخ 06/10/2023
- سياسة الاسناد الخارجي: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 187 بتاريخ 29/05/2023
- سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- سياسة الاستخلاص: تمت المصادقة عليها في اجتماع المجلس عدد 183 بتاريخ 31/08/2023

و تم إرساء السياسات الداخلية التالية :

- سياسة الشراءات و المصاريف
- سياسة التنقل الداخلي

نظام الرقابة الداخلية

يخضع نظام الرقابة الداخليّة في بنك تونس و الإمارات لقانون البنوك عدد 48-2016 و لمناشير البنك المركزي التونسي عدد 19-2006 و عدد 05-2021 و المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و الممارسات السليمة للرقابة .

ويندرج نظام الرقابة ببنك تونس و الإمارات ضمن نموذج خطوط الدفاع الثلاث على النحو التالي:

I. الرقابة الدوريّة

·**إدارة التدقيق الداخلي:** التي تمثّل الرقابة من الدرجة الثالثة حيث تتولّى الرقابة الدوريّة من خلال إعداد خطّة عمل لثلاث سنوات تتمّ مراجعتها و تحيينها كلّما إقتضت الضرورة ذلك و يتمّ عرض هذه الخطّة و المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق و مجلس الإدارة كما يتم إدراج مهمات حينيّة بتكليف من الإدارة العامّة.

تسعى إدارة التّدقيق الدّاخلي من خلال خطّة عملها للإحاطة بأغلبيّة مراكز المخاطر في البنك و ذلك عبر توصيات لجنة التدقيق و متابعة مدى العمل بها.

كما تحرص إدارة التدقيق الداخلي على التنسيق مع هياكل الرقابة الخارجيّة ومراقبي الحسابات والمدقّقين الخارجيين لإعلام لجنة التدقيق و مجلس الإدارة بنتائج الرقابة التي تضمّنتها تقاريرهم.

II. الرقابة المستمرّة

تشمل الرقابة المستمرّة درجتي الرقابة : الرقابة من الدرجة الثانية و الرقابة من الدرجة الأولى

1. الرقابة من الدرجة الثانية:

تتولّى الهياكل التالية الرقابة من الدرجة الثانية:

· **الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال :**

يتولى الهيكل الدائم لمراقبة الإمتثال:

-السهر ومتابعة مدى العمل بمقتضيات القوانين كما يتولّى إصدار عدد من مذكرات اليقظة القانونية التي تأخذ بعين الإعتبار المستجدّات القانونيّة و يتمّ تضمين أعمال هذا الهيكل ضمن تقريرين سداسيّين عملا بالفصل 51 من منشور البنك المركزي التونسي 05-2021.

-ضمان إمتثال البنك في مجال مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب
-مساعدة مختلف هياكل البنك لضمان الإمتثال للقوانين الجارية و الممارسات السليمة و القواعد المهنيّة
-الإضطلاع بدور المراسل مع اللجنة التونسيّة للتحاليل الماليّة
-النظر في التصاريح بالشبهة الوافدة الى المصلحة من قبل الفروع وغيرها من الإدارات وفقا للمذكرة الإدارية الداخلية عدد 30/2017 "إجراءات الابلاغ عن العمليات المشبوهة والمستربة وانتهاكات مجلة أخلاقيات المهنة"
-تطبيق كافة تدابير اليقظة المشددة بغية مراقبة جميع الحرفاء الذين تم تصنيفهم من ذوي المخاطر العالية.
-الإضطلاع بدور مستشار لدى الإدارة العامّة فيما يخص مدى الإمتثال للقوانين و المعايير..

·إدارة المخاطر

تتمثّل أهمّ مهامّ ومسؤوليّات إدارة المخاطر في:
-المساهمة في تحديد السياسة الائتمانية للبنك والسهر على تنفيذها، مع مراعاة الحدود القصوى المحددة في إطار تفويض السلطات.
-المساهمة في تقييم المخاطر في إطار عملية منح القروض من خلال إبداء الرأي بخصوص نوعية العلاقة مع الحريف وقيمة الضمان الممنوح.
-وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بتقييم المخاطر التي يتعرض لها الطرف المقابل وفقاً لمنشور البنك المركزي عدد 2006-19.
-القيام بتصاريح للبنك المركزي وفقاً للأحكام التنظيمية.
-مراقبة تطبيق القوانين السارية (الدّاخليّة والخارجية) للتعهدات بجميع أنواعها،
-مراقبة تحصيل العمولات بجميع أنواعها،
-وضع القواعد والإجراءات المتعلّقة بتقييم وقياس ومتابعة مخاطر السوق والمخاطر العملياتيّة وفقاً لأحكام منشور البنك المركزي 2006-19.
-تقييم مخاطر السيولة والمشاركة في تحليل ALM بالتعاون مع إدارة الخزينة من خلال تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التمويلية للحرفاء،

·إدارة الرقابة الدائمة والأبحاث:

تتمثّل مهامّ دائرة الأبحاث في:
-السهر على حسن عمل نظام الرقابة الدائمة والدوريّة الخاصّ بالبنك
-مدّ الإدارة العامّة بالإخلالات المستنتجة على مستوى نظام الرقابة الداخليّة إضافة إلى المخالفات الواضحة للقوانين الجارية والمراجع القانونيّة والإجرائيّة للبنك
-سير وتحقيق بطلب من الإدارة العامّة لمهمّات الرقابة والتحقيق والبحث
-إجراء مراقبة عن بعد حول إحترام مختلف هياكل البنك للقوانين الجارية والمراجع الإجرائيّة والقانونيّة إضافة إلى صحّة التسجيلات المحاسبيّة

-مدّ الإدارة العامّة بتقارير الرقابة والتحقيق والبحث تفصّل التحقيقات التي تمّ إجراءها و الإخلالات و المخالفات إضافة إلى الإستنتاجات و التوصيات المناسبة.
-مراقبة عمليّات تدمير الحاملات الإلكترونيّة للمعطيات و دفاتر الصكوك و الوثائق الأخرى و المعدّات
-تأمين تسليم العهد
-إلخ...
أمّا بخصوص مسؤوليّات دائرة الرقابة الدائمة فتتمثّل أساسا في :
-وضع وتحيين ومتابعة تحقيق برنامج الرقابة الدائمة.
-التحقّق على المستوى المركزي من حسن عمل نظام الرقابة الداخليّة و من نجاعة المستوى الأوّل من الرقابة.
-التنسيق مع الهياكل التي تمّت مراقبتها لإعداد تقارير بخصوص الرقابة المنجزة.
-إنجاز الرقابة الدائمة والتثبّت في إطارها من حسن تطبيق الإجراءات الجارية.
-إنجاز الرقابة الدائمة الخاصّة بالقروض الممنوحة في إطار التفويض الممنوح لرؤساء الفروع والقروض اللامركزيّة وقروض الإيجار المالي والتعهّدات بالإمضاء وعمليّات لجنة العمليّات العابرة .
-تحليل النقائص والإخلالات المستخرجة في إطار الرقابة الدائمة.
-مدّ الإدارة العامّة بتقارير دوريّة من الرقابة الدائمة تضمّ التوصيات المتعلّقة بالنقائص والإخلالات التي تمّ التفطّن إليها.
-إلخ...

· خليّة السلامة المعلوماتية

- وضع سياسة للسلامة المعلوماتيّة
- إعداد تقارير للإدارة العامّة حول وضع مرجع السلامة المعلوماتيّة للبنك (la mise en œuvre des référentiels de sécurité relatifs à la sécurité des Systèmes d'Information de la banque)
- تقييم و مراقبة مستوى سلامة النظام المعلوماتي إضافة إلى وضع مرجع لسلامة النظام المعلوماتي الخاصّ بالبنك
- ضمان وضع توصيات التدقيق (بما فيها القانوني) و مراقبة تنفيذها.
- ضمان اليقظة التكنولوجية و القانونيّة المتعلّقة بسلامة النظام المعلوماتي.
- تحسيس موظفي البنك و تكوينهم في مجال السلامة المعلوماتية و المخاطر الجارية بهذا الخصوص.
- تثبيت فيما يخصّ السلامة المعلوماتيّة لكراس الشروط الخاصّة بالمشاريع الإعلامية و إقتناء تطبيقات إعلاميّة .
- مراقبة الأعطاب المتعلّقة بسلامة النظام المعلوماتي و تجميع و تحليل المعطيات المتعلّقة به.
- المشاركة في إعداد و تحيين برنامج إستعادة النشاط المعلوماتي و إجراءات إستعادة النشاط في حالة توقف عمل النظام المعلوماتي...إلخ

2. الرقابة من الدرجة الأولى

يتولّى رؤساء الفروع والمسؤولين الأوّلين بمختلف الإدارات والدوائر الرقابة من الدرجة الأولى.

.

3لجنة الرقابة الداخليّة

تمّ خلال سنة 2023 إحداث لجنة الرقابة الداخليّة و يتمثّل دورها في :

- مراجعة ، تقييم و تحليل الإخلالات على مستوى الرقابة الداخليّة إضافة إلى المخاطر التي تمّ إستخراجها من قبل مختلف هياكل الرقابة أو بمناسبة مهمّات مراقبي الحسابات ، التدقيق و الرقابة الخارجيّة.
- تقييم نجاعة و حسن عمل نظام الرقابة الداخليّة و نظام قيس و مراقبة المخاطر.
- تقييم وضع مختلف السياسات الداخليّة للبنك في مجال إمتثال البنك للقوانين الجارية والممارسات الحسنة المرجعيّة
- النظر في التحسينات التي ستضاف إلى نظام الرقابة الداخليّة و نظام قيس و متابعة المخاطر و التدابير التي يجب إتخاذها لحسن التحكّم في المخاطر الجارية.
- مراجعة تقارير الرقابة و التدقيق الداخلي ، المخاطر و التقارير الأخرى الخاصّة بمجلس الإدارة إثر إنهاءها من طرف جميع الهياكل المعنيّة.
- وضع على أساس الإخلالات المستخرجة و المجمّعة خطّة عمل سنويّة حسب درجة المخاطر الجارية و الموارد البشريّة واللوجستيّة المتوفّرة.
- ضمان متابعة ثلاثيّة للإنجازات.

التصرّف في المخاطر

تتكون إدارة التصّرف في المخاطر من دائرة التصّرف في المخاطر الائتمانية ودائرة المخاطر التشغيلية والسوق ومن أهمّ مسؤوليات إدارة المخاطر التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر القرض ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر نسب الفائدة بشكل دوري ومنتظم وهي معنية بإعداد توصيات بتخفيض مستويات التعرّض سواء لبعض الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو بعض المجمعات التي يشكّل الحجم الجملي لالتزاماتها نسبة عالية من تدخّلات البنك ويكمن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتتمكّن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ثمّ الحدّ منها و مراقبتها بشكل كامل.

سياسة رصد المدخرات لتغطية المخاطر:

المدخرات الفردية

تستند سياسة رصد المدخرات الفردية لبنك تونس والإمارات على أحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 وحسب المذكرة للبنوك عدد 23-93 وذلك حسب المخاطر التالية:

- القروض المشكوك في استخلاصها (صنف 4)
- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجبا متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعبا استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)

يقع تقييم المدخرات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.تكون نسب المدخرات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

المدخرات الجماعية

عملا بأحكام المادة 10 مكرر من منشور البنك المركزي عدد 24-91 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات ، وجب تكوين مدخرات عن طريق الخصم من نتائج السنة المالية لتغطية المخاطر الكامنة على جميع التعهدات السليمة (صنف 0) وتلك التي تتطلب مراقبة خاصة(صنف 1)
يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الجماعية على أحكام منشور البنك المركزي عدد 01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025
حيث أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد 01 لسنة 2024 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد01 لسنة 2024 بتاريخ 19 جانفي 2024

- مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1)إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.

- عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلاص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات ومدى تأثيرها على التصنيف الفعلي للحريف.
هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة (صنف 0 و1)

- المحافظة على النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:
30 %لشركات البعث العقاري
20 % للقروض السكنية

المدخرات الإضافيّة

يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات الإضافيّة على أحكام منشور البنك المركزي عدد 2013-21 بتاريخ 30 ديسمبر2013 الذي يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مدخرات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المدخرات كما يلي :

مدخرات تبلغ 40% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 3و 5 سنوات

مدخرات تبلغ 70% من قيمة التعهدات الصافية التي تتراوح اقدميتها بين 6و 7 سنوات

مدخرات تبلغ 100% من قيمة التعهدات الصافيةالتي تفوق اقدميتها 8 سنوات

ونعني بالتعهدات الصافية، قيمة التعهدات بعد طرح:
الفوائـــد المخصّصة
الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها. المدخرات الفردية التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 91-24 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية

مدخرات للمساهمات
يعتمد البنك في طريقة إحتساب المدخرات على المساهمات المدرجة بالبورصة بتقييم قيمة الأسهم عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غيرالمدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينة للشركة ويقع تخصيص مدخرات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

5
أهم الأحداث والإنجازات في 2024

شهد عام 2024 سلسلة من المبادرات الاستراتيجية التي تجسّد التزام البنك المتواصل بالابتكار، والتنمية المستدامة، والشمول المالي، والمسؤولية المجتمعية، بالإضافة إلى تنويع قاعدة الحرفاء وتعزيز قيمتها.

من خلال شراكات استراتيجية، ومشاركة فعّالة في فعاليات قطاعية وثقافية رفيعة المستوى، إلى جانب أنشطة تجارية مدروسة، عزّز البنك التونسي الإماراتي موقعه كمؤسسة مالية مؤثرة، رائدة، رقمية ومسؤولة اجتماعيًا

الشراكات الاستراتيجية

أبرم البنك خلال سنة 2024 عدّة شراكات مدروسة تتماشى مع أهدافه التجارية والرقمية والاجتماعية والبيئية، مما ساهم في تعزيز تأثيره الاقتصادي والمجتمعي.

شراكة تجارية مع Cherry

توقيع اتفاقية تهدف إلى الترويج المشترك لعروض التأجير المالي واستهداف شريحة المهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز استقطاب حرفاء جدد

شراكات تكنولوجية ورقمية

تحالف تكنولوجي مع Insight Plus لنشر حلول رقمية مبتكرة لتيسير عمليات الصرف وتمكين الشركات من الوصول إلى أسعار صرف تنافسية والعملات الأجنبية بكل سهولة.

• شراكة قانونية رقمية مع ContractZLAB لإطلاق حل لتحسين العقود الائتمانية والعمليات القانونية، بهدف تعزيز الامتثال وتحسين سير العمل.

• اتفاق رقمنة المدفوعات مع Konnect، Kaoun وDOT IT وRun Pay لتسهيل استخدام حلول الدفع الرقمية وتعزيز الشمول المصرفي وتبسيط تجربة الحرفاء.

شراكات ذات طابع اجتماعي وشامل

• برنامج الشمول المالي بالتعاون مع جمعية "المدنية"، لمكافحة الانقطاع المدرسي عبر توفير وسائل نقل آمنة لأطفال المناطق الريفية في ولايات جندوبة، باجة والقيروان ضمن برنامج "فاطمة".

• تطوير التمويل الجماعي بالتعاون مع CNBees وKickOffg، لدعم المشاريع الشبابية ذات الأثر الاجتماعي والبيئي من خلال منصات التمويل التشاركي.

• شراكة مؤسسية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) لدعم التنمية المستدامة في جزر قرقنة.

شراكة للانتقال الطاقي

• اتفاقية استراتيجية مع Every GHS لترويج الطاقات المتجددة من خلال تمويل خاص بالطاقات الخضراء "Green Energy"، يسهّل تركيب الألواح الشمسية للأفراد والمؤسسات.

تنويع الأنشطة التجارية وتعزيز محفظة العملاء

أطلق البنك مجموعة من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز تواجده في قطاعات واعدة، مدعومة بالمشاركة في فعاليات كبرى لفهم احتياجات الحرفاء المستهدفين

إطلاق بطاقة BTE INFINITE

أطلقت في حفل رسمي بحضور شريكنا VISA والعملاء الأوائل بطاقة مصرفية حصرية تستهدف العملاء ذوي القيمة العالية، وتم تكريمهم بهدايا رمزية مميزة

المشاركة في مؤتمرREVOLAX للطب التجميلي (ماي 2024)

دعمت BTE إطلاق منتج REVOLAX الطبي من خلال عرض تأجير مالي مخصص لأطباء الصحة والجمال، مما عزز علاقتها مع حريفها MedPRO وساهم في استهداف قطاع طبي واعد.

منتدى الصيادلة - Forum de l'Officine (سبتمبر 2024)

عرضت BTE حلولاً مالية مخصصة للصيادلة، ضمن استراتيجيتها للتركيز على القطاعات وتقديم حلول مصمّمة حسب احتياجاتهم.

إطلاق أول بطاقة بنكية توصل إلى المنزل – بالشراكة مع Flouci نوفمبر 2024

في سابقة وطنية، أطلقت BTE بطاقة مصرفية تُرسل للمنزل عبر قنوات رقمية وفق نموذج BaaS، مما يعزز تجربة العملاء الرقمية وسهولة الوصول للخدمات.

إطلاق منصة Exsys الرقمية لشراء العملات (ماي 2024)

بالتعاون مع Insight Plus، تم إطلاق منصة Exsys لتبادل العملات، بالإضافة إلى FX Match، وهي منصة حصرية لـ BTE تتيح للشركات وصولاً مباشراً لسوق صرف رقمي شفاف وفعّال – الأولى من نوعها في تونس.

التكوين وتطوير الكفاءات

• افتتاح مركز التكوين المعتمد "Skill-Up BTE" (نوفمبر) لتعزيز قدرات الشباب والموظفين ودعم التحول المستدام للبنك من خلال تنمية رأس المال البشري.

الحضور المؤسسي والرؤية الاستراتيجية

شاركت BTE في فعاليات وطنية ودولية لدعم أولوياتها: الرقمنة، التمويل الأخضر، الشمول المالي، والتنمية المستدامة.

المعرض الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا – SIAT 2024 (30 أكتوبر – 2 نوفمبر 2024، تونس)

عرضت BTE حلولها التمويلية الخضراء بالشراكة مع Every GHS في جناح احترافي مساحته 42م²، لدعم مشاريع الفلاحة المستدامة والانتقال الطاقي.

منتدى المسؤولية المجتمعية للمؤسسات – RSE (23-24 ماي 2024، ياسمين الحمامات)

عرض البنك مبادراته الاجتماعية والبيئية، وأطلق مسابقة داخلية لتصميم منتج بنكي مبتكر ومستدام، فاز بجائزة أفضل مبادرة وطنية.

28) Tunisia Global Forum – منتدى تونس العالمي (28 سبتمبر 2024، تونس)

عزز البنك علاقته بالجالية التونسية بالخارج من خلال الترويج لمنصته الرقمية NEO BTE.

BigTech Africa (26-29 جوان 2024، تونس)

عرض البنك توجهه الرقمي وابتكاراته في مجال الفينتك، خاصة منصة NEO BTE الجديدة.

منتدى الشمول المالي – OIF (19 سبتمبر 2024، تونس)

شارك البنك في إطلاق شبكة المراسلين للمرصد المالي، تأكيدًا لدوره الريادي في تعزيز الشمول المالي.

جولة التمويل التشاركي – Crowdfunding Tour (زغوان 29 نوفمبر – 2 ديسمبر 2024)

بالتعاون مع CNBees، دعم البنك هذه الجولة الوطنية للترويج للتمويل الجماعي المسؤول، كأداة لدمقرطة التمويل وتعزيز ريادة الأعمال.

منتدى Decarbomed 2024 – الانتقال الطاقي في المتوسط (24-25 سبتمبر 2024، تونس)

عرضت BTE حلولها للتمويل الأخضر، بالشراكة مع Every GHS، مع التركيز على دعم مشاريع الطاقة الشمسية، وتأكيد انخراطها في أهداف التنمية المستدامة

الرعاية والحضور الثقافي

استثمرت BTE في فعاليات ثقافية مرموقة لتعزيز صورتها المؤسسية وصلتها بالشركاء الأساسيين:

• كأس رئيس دولة الإمارات – سباق الخيول الدولي (جوان)

شراكة متميزة لدعم العلاقات الثقافية والسياسية بين تونس والإمارات، عززت من مكانة البنك وحضوره الإقليمي والدولي.

• الاحتفال بعيد الاتحاد الإماراتي الـ53

شارك البنك بصفة رسمية في احتفالات سفارة الإمارات، وتم تكريمه على دعمه المتواصل، مما يعكس عمق العلاقات التاريخية والتزامه بشراكة استراتيجية دائمة

التحول الرقمي: المنعطف الاستراتيجي لسنة 2024

شهد عام 2024 انطلاقة فعلية للتحول الرقمي داخل BTE من خلال اعتماد نموذجين رئيسيين:

- نموذج BaaS – Banking-as-a-Service بالشراكة مع Kaoun عبر تطبيق Flouci
- نموذج BaaP – Banking-as-a-Platform عبر منصة NEO BTE الرقمية 100%، لفتح الحسابات وإدارة المعاملات البنكية عن بعد، خاصة للجالية التونسية.

يهدف هذا التحول إلى تقديم خدمات:

- آمنة وسهلة الاستخدام،
- متاحة عن بُعد،
- مندمجة رقمياً،
- وتتماشى مع العادات الجديدة للعملاء.

بفضل تكاتف فرق العمل وشراكات تقنية عالية المستوى، سيكون عام 2025 نقطة تحول نحو:

- توسيع قاعدة العملاء،
- فتح آفاق جديدة للنمو،
- وتعزيز مكانة BTE كبنك رقمي رائد وشامل في تونس والمنطقة.

مبادرة نهاية العام: هدية ذات أثر اجتماعي وبيئي

للسنة الثانية على التوالي، اختارت BTE إنهاء العام بمبادرة مسؤولة بالتعاون مع جمعية Wallah We Can، من خلال برنامج "Green School"، لتحويل المدارس العمومية إلى مؤسسات مكتفية بيئياً.

قدّم البنك لعملائه هدية رمزية بيئية ذات مغزى، تعبيرًا عن التزامه بالمسؤولية المجتمعية وربط الولاء بالبعد الإنساني.

6
المسؤولية المجتمعية والبيئية للبنك

تعد تدخلات البنك في مجال السياسة البيئية والاجتماعية والحوكمة من العوامل المهمة التي يرتكز عليها بنك تونس والامارات لاقتناعه الكبير بمدى تأثير تلك التدخلات على واقع المؤسسة ومستقبلها واشعاعها على محيطها في إطار المسؤولية المجتمعية للبنك.

ترتكز هذه السياسة على ثلاثة جوانب أساسية:

الجانب البيئي:

في إطار التزامه المجتمعي والبيئي، قام بنك تونس والإمارات خلال سنة 2023 بتفعيل شراكة مع جمعية "أمل تونس" من خلال مبادرة "الأغطية السحرية". وقد تم تنفيذ هذه المبادرة خلال سنة 2024 بمقر البنك، وتهدف إلى جمع الأغطية البلاستيكية لتمويل اقتناء كراسي متحركة لفائدة أشخاص في وضعية إعاقة وهشاشة. ويتجاوز هذا المشروع بعده البيئي الداعم لعملية الرسكلة ، ليُجسد عملاً تضامنياً يحث موظفينا حول قيم سامية كالتكافل والمسؤولية المواطنة.

الجانب الاجتماعي :

يرتكز هذا الجانب على إرادة البنك على تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز حقوق الانسان، والعدالة الاجتماعية والمساواة في فرص العمل، والالتزام بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية.
ما إنفك بنك تونس والامارات يشجع الشركات على التأكد من أن انشطتها لا تضر بالمجتمعات المحلية.

جانب الحوكمة :

يتعلق جانب الحوكمة بتطبيق ممارسات حوكمة الشركات السليمة مثل الشفافية في القرارات المالية والادارية، مكافحة الفساد، وضمان المساءلة.
تهدف هذه السياسات التي يعمل عليها بنك تونس والامارات إلى تعزيز الثقة في البنك والتأكد من أن العمليات تتم بشكل قانوني وأخلاقي.
وفي هذا الإطار يتنزل برنامج البنك في إرساء منظومة محاسبتيه جديدة لإصلاح النظام المحاسباتي للبنك على قواعد صلبة وهو ما يقوم به حاليا مكتب "ERNST & YOUNG "
إن بنك تونس والامارات، مقتنع تمام الاقتناع بان تدخلاته في المجالات المذكورة، ستؤدي حتما إلى تحسين سمعة المؤسسة، وزيادة الاستثمارات، والالتزام بالمعايير العالمية، مما سيساهم حتما في توطيد العلاقات البنكية في إطار التراسل البنكي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

7
أهم مؤشرات
بنك تونس والإمارات

أهم مؤشرات بنك تونس والإمارات

يتم تقديم جداول مؤشّرات البنك بحساب الألف دينار

أهم نسب الربحية والاستغلال

		2023	2024
مؤشر الربحية	الناتج البنكي الصافي / مجموع القروض	6,66%	6,39%
مؤشرات الإستغلال	العمولات المتأتية / مصاريف الأعوان	65,49%	66,46%
	نسبة الإستغلال	91,77%	93,41%
	مصاريف الأعوان / الناتج البنكي الصافي	66,00%	65,13%
الإنتاجية بالمليون دينار	مجموع ودائع/عدد الأعوان	2 514	2 891
	مجموع القروض/عدد الأعوان	2 510	2 684
	الناتج البنكي الصافي /عدد الأعوان	166	172
هامش الربح	هامش الربح على المعاملات مع الحرفاء	3,67%	3,28%
	مردودية القروض	10,24%	10,27%
	كلفة ودائع الحرفاء	5,79%	6,38%
	كلفة مجموع الموارد	6,57%	6,99%
النسب القانونية	مؤشّر السيولة	106,0%	133,0%
	مؤشّر القـــروض/ الودائع	108,4%	108,1%
	مؤشر كفاية رأس المال تيار1	0,41%	-0,29%
	النسبة الجملية لكفاية رأس المال	0,82%	-0,29%
مؤشرات نوعية الأصول	نسبة التعهدات المصنفة	21,2%	20,4%
	نسبة تغطية التعهدات المصنفة	63,1%	66,8%

الموازنة بتاريخ 31 ديسمبر 2024

	31/12/2023	31/12/2024
الأصول		
الخزينة	13 188	17 911
مستحقّات على المؤسّسات البنكيّة و الماليّة	216 800	191 668
مستحقّات على الحرفاء	920 339	971 009
محفظة السندات التجاريّة	-	44 627
محفظة الاستثمار	196 095	207 375
الأصول الثّابتة	92 262	86 589
أصول أخرى	14 123	20 877
مجموع الأصول	1 452 807	1 540 057
الخصوم		
ودائع و أموال المؤسّسات البنكيّة و الماليّة	280 592	242 697
ودائع و أموال الحرفاء	973 734	1 115 122
إقتراضات و موارد خصوصيّة	102 113	81 723
خصوم أخرى	47 599	61 611
مجموع الخصوم	1 404 038	1 501 153
الأموال الذّاتيّة		
رأس المال	90 000	108 744
إحتياطيات	78 704	77 998
أسهم ذاتيّة	- 840	- 840
نتائج مؤجّلة	- 82 768	- 119 095
النتيجة الصافية	- 36 327	- 27 904
مجموع الخصوم و الأموال الذّاتيّة	1 452 807	1 540 057

نتيجة البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024

	31/12/2023	31/12/2024
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	103 544	111 688
عمولات دائنة	28 108	28 699
أرباح على عمليات الصرف	4 417	3 421
مداخيل المحفظة التجارية	-	627
مداخيل محفظة الإستثمار	14 989	16 180
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي	151 058	160 615
عمولات مدينة	- 3 428	- 3 946
مجموع أعباء الإستغلال البنكي	- 86 031	- 94 319
الناتج البنكي الصافي	65 027	66 296
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	- 29 309	- 24 946
مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الإستثمار	- 2 905	- 431
أعباء الأعوان	- 42 918	- 43 185
أعباء الإستغلال العامّة	- 16 758	- 18 745
مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	- 7 539	- 5 648
نتيجة الإستغلال	- 34 402	- 26 659
رصيد ربح / خسارة على عناصر عديّة	- 1 603	- 904
الأداء على الأرباح	- 322	- 341
نتيجة الأنشطة العديّة	- 36 327	- 27 904
عناصر خارقة للعادة	-	-
النتيجة الصافية	- 36 327	- 27 904
تأثير التغييرات المحاسبية	- 4 202	- 4 202
النتيجة بعد التغييرات المحاسبية	- 40 529	- 32 106
النتيجة حسب الآسهم بالدينار	- 10,379	- 5,132

1. الموارد

ودائع الحرفاء

بلغت ودائع الحرفاء 1115,9 م د في موفى ديسمبر 2024 اي بزيادة قدرت ب 33,0 م د مقارنة بسنة 2023 متأتيّة أساسا من ارتفاع الودائع لأجل بالدينار بـ 26,1م د وحسبات تحت الطلب بالدينار ب 25,1 م د

ودائع الحرفاء	ديسمبر 2023		ديسمبر 2024		الفارق
	المبلغ	%	المبلغ	%	
حسابات إدخار	174 142	15,6%	189 751	17,0%	15 609
حسابات لأجل	403 442	36,2%	529 565	47,5%	126 123
حسابات تحت الطّلب	205 845	18,4%	180 712	16,2%	25 133
مجموع الودائع بالدينار	783 429	79,7%	900 029	80,7%	116 600
حسابات لأجل	66 885	6,8%	80 100	7,2%	13 215
حسابات تحت الطلب	132 549	13,5%	135 800	12,2%	3 251
مجموع الودائع بالعملة	199 434	20,3%	215 900	19,3%	16 466
مجموع ودائع الحرفاء*	982 863	100,0%	1 115 929	100,0%	133 066

*تشمل الودائع ودائع المؤسسات المالية المختصة

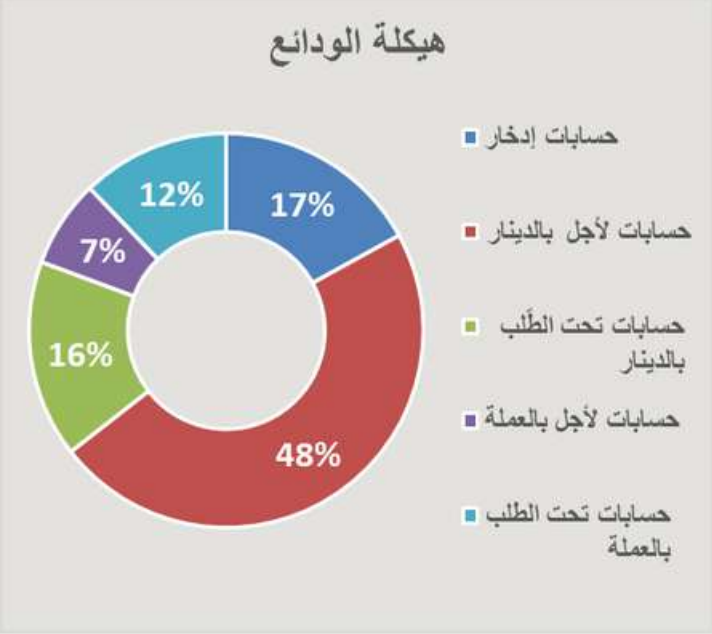

تفصيل الأموال الذاتية وتطور مؤشر الملاءة

	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024
رأس المال	90 000	108 744
الأسهم الذاتية	- 840	- 840
الاحتياطات	46 875	46 169
فارق إعادة التقييم	31 829	31 829
نتائج مرحّلة	- 82 768	- 119 095
النتيجة الصافية	- 36 327	- 27 904
المجموع	48 769	38 903

إحتساب مؤشر الملاءة	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024
الأموال الذاتية الصافية الأساسية (FPNB)	11 569	-3 020
الأموال الذاتية التكميلية (FPC)	11 569	0
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الأولى	5 785	0
الأموال الذاتية التكميلية من الدرجة الثانية	5 785	0
الأموال الذاتية الصافية (FPN)	23 138	-3 020
مجموع المخاطر الجارية (RE)	1 044 983	1 067 319
1- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض و المشتقات المالية	902 116	902 225
1-1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر القرض	902 116	902 225
2-1 الأصول المرجحة بعنوان المشتقات المالية	0	0
2- الأصول المرجحة بعنوان المخاطر التشغيلية	117 879	119 880
3- الأصول المرجحة بعنوان مخاطر السوق	24 987	30 240
3- 1 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر نسبة الفائدة	0	0
3- 2 الأصول المرجحة بعنوان تقلب سعر سندات الملكية	16 385	18 870
3- 3 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر سعر الصرف	8 603	11 370
3- 4 الأصول المرجحة بعنوان مخاطر التسوية و التسليم	0	0
نسبة 300٪ من التجاوزات المسجلة من خلال المعايير المحددة في منشور البنك المركزي	1 790 281	0
نسبة الملاءة (RS)	0,82%	-0,29%
نسبة الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	0,41%	-0,29%

موارد الاقتراض

بلغت الاقتراضات الدّاخلية و الخارجية 319, 5 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 368,1 م د في موفى ديسمبر 2023

	ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	الفارق
إقتراضات خارجية	25 784	22 585	- 3 199
إقتراضات رقاعية	70 893	54 994	- 15 899
إقتراضات بالعملة الأجنبية في السوق النقدية	193	71	- 122
إقتراضات قصيرة المدى من السوق النقدية بما فيها Swap بالدينار وإقتراضات فيما بين البنوك.	271 269	241 819	- 29 450
مجموع الاقتراضات	368 139	319 469	- 48 670

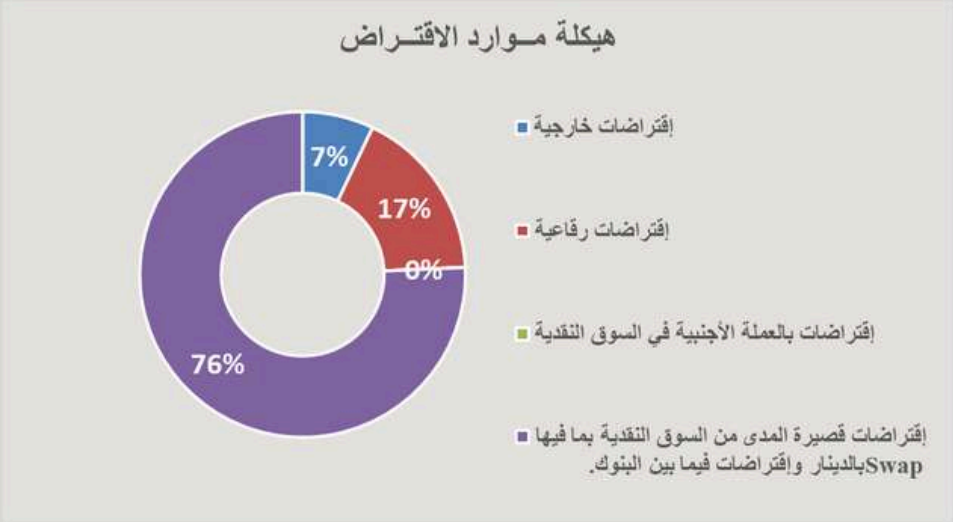

2. التعهدات

بلغ المجموع الخام للّتعهدات في 31 ديسمبر 2024 ما يناهز 1426,7م د مقابل 1317,3م د في 31 ديسمبر 2023 أي بتطور يقّدر ب 8%

التعهّدات	2023		2024		نسبة التطور 2024/2023
	القيمة الخام	%	القيمة الخام	%	
القروض الطويلة والمتوسطة المدى للمؤسسات	315 620	24%	348 234	24%	10%
القروض قصيرة المدى للمؤسسات	347 954	26%	373 155	26%	7%
مجموع القروض للمؤسسات	663 574	50%	721 389	51%	9%
القروض الطويلة والمتوسطة المدى للأشخاص	430 391	33%	435 608	31%	1%
القروض قصيرة المدى للأشخاص	18 199	1%	21 136	1%	16%
مجموع القروض للأشخاص	448 590	34%	456 744	32%	
قروض الإيجار المالي	54 842	4%	68 327	5%	25%
المجموع العام للقروض	1 167 006	89%	1 246 460	87%	7%
التعهّدات خارج الموازنة	110 792	8%	145 644	10%	31%
إجمالي التعهدات باستثناء المساهمات	1 277 798	97%	1 392 104	98%	9%
المساهمات	39 489	3%	34 618	2%	-12%
المجموع العام	1 317 287	100%	1 426 722	100%	8%

التوزيع القطاعي للتعهدات (2023-2024)

تتوزّع تعهّدات البنك قطاعيّا في 31 ديسمبر 2024 باستثناء المساهمات بالمقارنة مع نتائج 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

قطاع النشاط	2023		2024		نسبة التطور 2024/2023
	القيمة الخام	%	القيمة الخام	%	
القطاع السياحي	61 841	5%	51 419	4%	-17%
القطاع الصناعي	340 724	27%	376 517	27%	11%
قطاع الخدمات	381 913	30%	461 290	33%	21%
القطاع الفلاحي	22 845	2%	27 558	2%	21%
قطاع البعث العقاري	17 481	1%	14 322	1%	-18%
الافراد	452 995	36%	460 999	33%	2%
الجملة	1 277 799	100%	1 392 104	100%	9%

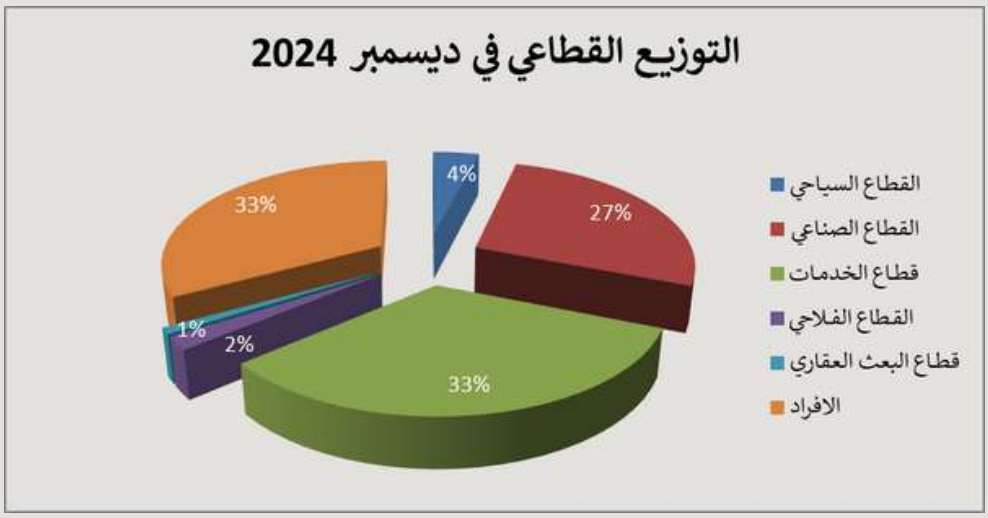

المخاطر الكبرى في 31 ديسمبر 2024

يتمتّع 19 حريف كلّ على حدة بتعهدات مرجحة تساوي أو تتجاوز 5 م د في 31 ديسمبر 2024.
ويمثّل إجمالي المخاطر المرجحة المتعلّقة بهذه القائمة من الحرفاء 170,8 م د.

عدد الحرفاء	التعهدات الصافية في 31 ديسمبر 2023	التعهدات الصافية في 31 ديسمبر 2024
19	123 515	170 787

3. نتيجة البنك

سجّلت الايرادات البنكية تطوّرا إذ بلغت 160,6 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 151,1 م د في موفى ديسمبر 2023 ويعود ذلك أساسا الى تطور مداخيل القروض القصيرة المدى للمؤسسات بـ 6,4 م د و مداخيل القروض متوسطة وطويلة المدى للمؤسسات بـ 2,9 م د.

	2023	2024	نسبة النمو 24-23
مجموع ايرادات الاستغلال البنكي	151 058	160 615	6,3%
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	86 031	94 319	9,6%
الناتج البنكي الصافي	65 027	66 296	2,0%

كما سجّلت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا في موفى ديسمبر 2024 مقارنة مع موفى ديسمبر 2023، حيث بلغت 94,3 م د في موفى ديسمبر 2024 مقابل 86,0 م د في موفى ديسمبر 2023 أي بارتفاع بـ 8,2 م د. و يعود ذلك لارتفاع أعباء على ودائع لأجل بـ 5,0 م د. (+15,1%)

	2023	2024	نسبة النمو 24-23
هامش الربح من الفوائد	20 941	21 315	1,8%
العمولات الصافية	24 680	24 753	0,3%
ارباح صافية على محفظة السندات والصرف	19 406	20 228	4,2%
الناتج البنكي الصافي	65 027	66 296	2,0%

شهد هامش الربح من الفوائد ارتفاعا ب 1,8% ما بين سنة 2023 و2024

	2023	2024
الناتج البنكي الصافي	65 027	66 296
مخصّصات المدّخرات	32 214	25 377
أعباء الأعوان	42 918	43 185
أعباء الإستغلال العامّة	16 758	18 745
مخصّصات إستهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	7 539	5 648
نتيجة الإستغلال	- 34 402	- 26 659
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة	- 1 603	- 904
الأداء على الأرباح	- 322	- 341
النتيجة الصافية	- 36 327	- 27 904

بلغت النتيجة الصافية 27,9- م د في موفي ديسمبر 2024 مقابل 36,3- م د في موفى ديسمبر 2023 أي بتحسن ب 8,4 م د وذلك باعتبار رصد ما قيمته 25,4 م د كمدخّرات صافية جملية

ناتج الاستغلال البنكي على مدى الخمس سنوات الاخيرة

	2 020	2 021	2 022	2 023	2 024
مجموع الموازنة	1 198 454	1 274 233	1 321 276	1 452 811	1 540 056
الايداعات*	769 336	876 913	888 471	982 863	1 115 929
القروض**	829 441	898 358	926 934	976 918	1 036 968
الإيرادات البنكية	106 929	123 687	133 208	151 058	160 615
الاعباء البنكية	58 060	60 583	72 733	86 031	94 319
الناتج الصافي البنكي	48 869	63 104	60 476	65 027	66 296
أعباء الاستغلال العامة والأجور	40 885	50 625	54 077	59 676	61 930
النتيجة الصافية	- 17 165	- 31 671	- 30 006	- 36 327	- 27 904

*تشمل الودائع ودائع المؤسسات المالية المختصة
**تشمل القروض قروض على المؤسسات المالية المختصة

النسب القانونية على مدى الخمس سنوات الاخيرة

	2 020	2 021	2 022	2 023	2 024
مؤشر السيولة	106,90%	282,40%	65,84%	106,00%	133,00%
مؤشّر الملاءة	11,48%	11,18%	8,18%	0,82%	-0,29%
مؤشر التغطية	115,55%	117,68%	113,27%	108,40%	108,10%

تكلفة المخاطر على مدى الخمس سنوات الأخيرة

	2 020	2 021	2 022	2023	2024
القروض المصنفة	172 672	218 112	260 654	270 561	283 987
قائم القروض	1 072 006	1 151 451	1 128 672	1 277 799	1 392 104
نسبة القروض المصنفة	16,10%	18,90%	21,20%	21,17%	20,40%
تغطية القروض المصنفة بالمرصودات والفوائد المخصصة	93 605	131 720	161 855	170 724	189 573
نسبة تغطية القروض المصنّفة	54,20%	60,40%	62,10%	63,10%	66,75%

8
التقريرين العام و الخاص لمراقبي
الحسابات حول القوائم المالية الفردية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

بنك تونس والإمارات

رأي مراقبي الحسابات حول
القوائم المالية المختومة
في تاريخ 31 ديسمبر 2024

أفريل 2025

CNW AUDIT & ADVISING
EXPERT COMPTABLE INSCRIT AU TABLEAU DES EXPERTS COMPTABLES DE TUNISIE

Samir Labidi

الفـــهـــرس

	الصفحة
I. التقرير العام لمراقبي الحسابات	3
II. التقرير الخاص لمراقبي الحسابات	15
III. القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024	
▪ المـوازنة	
▪ التعهّدات خارج الموازنة	
▪ قائمة النتائج	
▪ جدول التدّفقات النقدية	
▪ الايضاحات حول القوائم المالية	

I. التقرير العام لمراقبي الحسابات

Samir Labidi
مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

CNW Audit & Advising
Expert Comptable inscrit au tableau des Experts Comptables de Tunisie
مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

التقرير العام لمراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024
بنك تونس والامارات

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية

1- الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية "لبنك تونس والإمارات"، المتضمنة للموازنة المختومة في 31 ديسمبر 2024، لجدول التعهدات خارج الموازنة، لقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المرفقة رصيدا إيجابيا للأموال الذاتية **38 903** ألف دينار بما في ذلك نتيجة سلبية بعنوان السنة المالية 2024 والبالغة **27 904** ألف دينار.

برأينا، وباستثناء تأثيرات النقطة المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فان القوائم المالية المرفقة بتقاريرنا تعكس بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك تونس والامارات كما في 31 ديسمبر 2024، ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- أساس تبرير الرأي المتحفظ

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية".

نعتبر هيكلا مستقلا عن البنك يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المتحفظ.

حيث تضمّنت جداول مقاربة حسابات البنك لدى البنك المركزي التونسي مبالغ عالقة غير مبررة تعود لسنة 2024 والسنوات السابقة تتلخصّ كما يلي:

(بالألف دينار)

الأقدمية	عمليات تضمنتها كشوفات البنك المركزي لم يتم قيدها بالدفاتر المحاسبية		عمليات تم قيدها بالدفاتر المحاسبية لم تتضمنها كشوفات البنك المركزي	
	مقابيض غير مسجلة	دفوعات غير مسجلة	دفوعات غير مدونة	مقابيض غير مدونة
سنة 2022 وما قبلها	41	160	65	63
سنة 2023	1 792	1 850	1 244	930
سنة 2024	4 511	4 281	3 563	3 869
المجموع بالدينار	**6 344**	**6 291**	**4 872**	**4 862**

وعليه، فإنه لا يمكن تحديد التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تفرزها أعمال تبرير العمليات العالقة على مستوى بيانات المقاربة البنكية. كما لا يمكننا الجزم بمدى خلوّها من عمليات غير مرخصّ فيها.

3- استمرارية نشاط للبنك

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38،903 مليون دينار.
- فضلا عن ذلك، بلغت الاموال الذاتية الأساسية بذات التاريخ قيمة سلبية قدرت بـ 3،020 مليون دينار وذلك باعتماد قواعد الاحتساب التي نصّ عليها الفصل عدد 3 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018. مما أدى الى عدم احترام النسب الدنيا المتعلقة بقواعد التصرف المنصوص عليها بالقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ومنشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 ومنشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018.

وبذلك لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم| تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2028 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (0,29)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (0,29)

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- من جهة أخرى أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والدي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

وعليه فان بنك تونس والامارات يمكن أن يعتبر في حالة حرجة على معنى الفصل 110 من القانون سالف الذكر.

إلا أنه يجدر التأكيد على أن البنك ومساهميه الرئيسين يدركون ضرورة مساندة البنك وهيكلته وتدعيم أمواله الذاتية للتمكن من تطوير نشاطه وتسجيل أرباح تمكّن من استعادة توازناته المالية. وفي هذا الإطار فقد تمّ القيام بعملية تدقيق شامل كما تمّ وضع مخطط أعمال جديد يبلّور الرؤية المستقبلية التي ستمكّن من استرجاع البنك لنشاطه واستعادة توازناته وتدعيم أمواه الذاتية.

4- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

5-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **688 111** ألف دينار **699 28** ألف دينار أي بقيمة **387 140** ألف دينار تمثل **87،4%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2024.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1 «احتساب القروض وعائداتها » و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها ».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية :

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛
- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

5-2-تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء في تاريخ 31 ديسمبر 2024 قيمة **403 180 1** ألف دينار رصد بشأنها مخصصات بمبلغ **058 173** ألف دينار فيما تبلغ الفوائد المخصصة **336 36** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة.

هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية عدد 3-1» احتساب القروض وعائداتها» و 3-2 «احتساب القروض قصيرة المدى وعائداتها» و 4-1- 3 « مستحقات على الحرفاء».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

<u>الفحوصات المنجزة</u>

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات. و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية :

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛
- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

5- ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا حول القوائم المالية الذي أبديناه في الفقرة السابقة، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

❖ **الجرد المادي للأصول الثابتة**

قام البنك بأعمال الجرد المادي لأصوله الثابتة كما في 31 ديسمبر 2024 ومقاربة نتائجه مع الارصدة المحاسبية ذات العلاقة. وقد أفضت هذه العملية إلى وجود فوارق سلبية بين مجموع الأرصدة المحاسبية والقيمة الجملية للأصول التي تم جردها بما قيمتها 174 ألف دينار.

فظلا عن ذلك، لم يتم بعد المصادقة على هذه التقرير من قبل مجلس الإدارة كما لم يتم تسجيل التعديلات المحاسبية ذات العلاقة.

❖ **نتائج المراقبة الحسابية لمصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

خضع البنك لعملية مراقبة لوضعيته الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة الممتدة من 01 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وتمّ اعلام البنك بنتائج عملية المراقبة الحسابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024 والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة 722،971 ألف دينار. إلا أن البنك قام برصد مدخرات بعنوان تغطية هذه المخاطر في حدود 228،425 ألف دينار.

وبذلك فانه لا يمكننا تقدير التأثيرات المالية التي قد تفرزها النتيجة النهائية لعملية المراقبة الحسابية بعنوان سنة 2023.

❖ **غياب قائمة شاملة ومحيّنة للضمانات المقبولة**

لا تتضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة كما في 31 ديسمبر 2024 الضمانات المقبولة من البنك والمتعلّقة باعتمادات حرفاء غير مصنفين.

كما لا يقوم البنك بجرد سنوي وتحيين دوري للوثائق المكوّنة للضمانات (شهائد ملكية محيّنة تتضمن الرهون، إعادة تقييم قيمة الرهون...).

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة كما لا تمكّننا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

6- <u>تقرير التصرف</u>

مسؤولية إعداد تقرير التصرف هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات البنك بتقرير التصرف وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

وليس لنا ملاحظات في هدا الشأن.

7- <u>مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية</u>

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية تقدير ما إذا كان البنك قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للبنك.

8- <u>مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية</u>

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة البنك على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعلقة به. وفي صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط البنك.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1- نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 الذي وقع تنقيحه بالقانون 2005-96 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإصدار إعادة تنظيم السوق المالية، قمنا بتقييم عام حول نجاعة نظام الرقابة الداخلي للبنك. وفي هذا الصدد نذكر بأن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي كذلك المراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض الاخلالات في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية وتعد هذه التقارير جزءا لا يتجزأ من التقرير العام حول القوائم المالية.

2- تطابق مسك حسابات الأوراق المالية للضوابط التنظيمية السارية

عملا بمقتضيات الفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتثبت من مدى تطابق مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك للوائح الجارية.

تعهد مسؤولية الحرص على تطبيق مقتضيات الفصل المذكور أعلاه ومتابعة تنفيذه إلى الإدارة العامة.

واستنادا للعنايات التي نعتقد بضرورة اعتمادها في إطار تنفيذ الأمر الوارد آنفا، لم نرصد مخالفة تتعلق بتطبيقه.

3- الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

- عملا بأحكام منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 قمنا بالتثبت من مدى احترام معايير كفاية رأس المال، وأفضت أعمالنا الى تسجيل ما يلي:

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38،903 مليون دينار.

- لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم| تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (0,29)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (0,29)

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

- تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـــدد من القانون عـــ48-2016ـــدد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.

- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94ـ112ـدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 17 أفريل 2025

مراقبي الحسابات

II. التقرير الخاص لمراقبي الحسابات

Samir Labidi
مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

CNW Audit & Advising
Expert Comptable inscrit au tableau des Experts Comptables de Tunisie
مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم

المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

عملا بأحكام الفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرّخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نحيطكم علما بالاتفاقيات والعمليات التالية التي تم إبرامها أو إنجازها خلال سنة 2024 والخاضعة لأحكام الفصول المذكورة.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكّد من احترام الإجراءات القانونية الخاصّة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة بسطها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنّما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسيّة من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

I. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال هذه السنة المالية:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 11 جانفي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 708 1 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع بـ 77 ديناراً.

2. قام البنك بإحالة عدد 19ملف من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع "وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين،_تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 ماي 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 244 ألف دينار تونسي.

3. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع" حيث تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 28 أوت 2024، وتبلغ قيمة الديون المحالة إلى شركة "الاستخلاص السريع" 176 7 ألف دينار تونسي مقابل سعر بيع ب ألف984 2 ديناراً.

II. <u>العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:</u>

أفادنا البنك أن الاتفاقيات التالية المبرمة خلال السنوات المالية الماضية لازالت جارية خلال السنة الحالية كما يلي:

1. قام البنك بإحالة عدد من الديون الى شركة "الاستخلاص السريع "وذلك بمبلغ دينار واحد عن كل دين، تمت الموافقة على هذه الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 21 مارس 2023، وتبلغ قيمة الديون المحالة الى شركة "الاستخلاص السريع" 305 ألف دينار تونسي مقابل سعر البيع 15 ديناراً.

2. قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR الفرعية وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف 774 10 ألف دينار لغاية 31 ديسمبر 2024. تحصل البنك سنة 2024 بموجب هذه العملية، على مبلغ قدره 110 ألف دينار كفائدة على الاستثمارات ومبلغ قدره ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الاحالة. كما تولى البنك دفع عمولة لفائدة BTE SICAR قدرت بمبلغ قدره 162 ألف دينار .

3. كما تتمتع شركة تونس والإمارات ذات رأس مال مخاطرة BTE SICAR بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات 2,7 ألف دينار . يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ BTE SICAR في 2024/12/31 ما قيمته 23 ألف دينار .

4. قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31 جانفي 2007 تولى بمقتضاها عملية ايداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وفي المقابل يتحصل البنك على مبلغ 9,2 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

هذه الاتفاقية تم تعديلها في 05 جانفي 2009 وبمقتضاها اصبحت عمولة الايداع 11 ألف دينار باعتبار الأداءات. وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009.

5. تمّ إقرار عمولة توزيع بنسبة 0,4% تدفع ابتداء من سنة 2010 من قبل شركة سيكاف تونس والإمارات(TES) لفائدة بنك تونس والإمارات وتحدّد قيمة هذه العمولة على مبلغ الأصول الصافية لشركة سيكاف تونس والإمارات. بلغت قيمة هذه العمولة 398 ألف دينار في سنة 2024.

تمت الموافقة على هذا الاتفاقية إثر اجتماع مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 ديسمبر 2009.

6. كما قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والامارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والامارات كراء مكتب تمّ وضعه على ذمّة شركة سيكاف تونس والامارات بقيمة كراء تبلغ 500 1 دينارا سنويا وبمقتضاه تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 متر مربع يقع بمقر البنك. يدوم هذا العقد مدة 3 سنوات ابتداء من 1 نوفمبر 2006 متجددا ضمنيا.

7. تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 0,4 ألف دينار. يبلغ مجموع الحساب الجاري لـ TES في 2024/12/31 ما قيمته 013 1 ألف دينار.

8. تحصل البنك خلال سنة 2024 على حصته من أرباح شركة سيكاف تونس والإمارات TES بمبلغ 180 ألف دينار.

9. تتمتع الشركة التونسية الامارتية للمساهمات TEP بامتيازات تفاضلية بعنوان الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات0,1 ألف دينار. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2024/12/31 رصيدا دائنا قيمته 88 ألف دينار.

10. أمضى البنك التونسي الاماراتي اتفاقية مع شركة BTE–SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح هذه الأخيرة من أجل تنفيذ أنشطتها التجارية. ويتعلق العقد بالفترة المفتوحة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2022، قابلة للتجديد كل سنة. تم تحديد مبلغ الإيجار ب 1200 دينار سنويًا باعتبار الاداءات، ويُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية تقدر ب 5٪ ابتداءا من السنة الثانية.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 جانفي 2022.

11. أسند بنك تونس والإمارات في سنة 2003إلى شركة "الاستخلاص السريع". تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية .تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004. وقد بلغ خلال سنة 2024 مبلغ هذه العمولات 42 ألف دينارا.

كما تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ المبلغ الجملي للفوائد الناتج عن هذه الامتيازات 5,4 ألف دينارا. هذا ويبلغ مجموع الحساب الجاري لشركة "الاستخلاص السريع " في 2023/12/31 ما قيمته 046 1 ألف دينار.

III. الالتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين:

الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين المنصوص عليها بالفصل 200 (جديد) فقرة عدد 5 من مجلة الشركات التجارية تفصل كالاتي:

1. وقع تحديد مرتب المدير العام من طرف مجلس الإدارة المنعقد في17 ديسمبر2019 ليبلغ في 31 ديسمبر 2023 مبلغا خاما يناهز 219 ألف دينار بالإضافة الى التمتع بسيارة وظيفية مع التكفل بكافة المصاريف المترتبة عن استغلالها.
2. تمتع أعضاء مجلس الإدارة خلال سنة 2024 بمنح حضور طبقا لقرار الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أفريل 2023.

هدا وتضمنت البيانات المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 أعباء للدفع بقيمة 63 ألف دينار بعنوان منح الحضور لسنة 2024 في انتظار المصادقة عليها من قبل الجلسة العامة العادية المقبلة.

من جهة أخرى، تمتع أعضاء مجلس الإدارة المنتمون للجان المنبثقة عن المجلس (اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي، لجنة المخاطر، اللجنة الاستراتيجية ولجنة التعيينات والتأجير) بمكافآت خلال سنة 2024 قدّر مبلغها الخام بـ 107،500 ألف دينار كما هو مبين بالجدول التالي:

اللجنة	المبلغ (بالدينار)
اللجنة الاستراتيجية	12 500
اللجنة القارة للتدقيق الداخلي	40 000
لجنة المخاطرة	40 000
لجنة التأجير	15 000
المجموع	**107 500**

يبين الجدول التالي تعهدات البنك تجاه المسيرين في 31 ديسمبر 2024 بالدينار التونسي:

	المدير العام		أعضاء مجلس الإدارة واللجان	
	أعباء سنة 2024	الخصوم في 31 ديسمبر 2024	أعباء سنة 2024	الخصوم في 31 ديسمبر 2024
امتيازات قصيرة المدى	218 819	–	197 500	130 000
امتيازات طويلة المدى	–	–	–	–
المجموع بالدينار	**218 819**	–	**197 500**	**130 000**

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بوجود أيّة اتفاقية أو عملية أخرى خلال السنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024، كما أن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عـ48-2016 المؤرخ في 11جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 17 أفريل 2025

مراقبي الحسابات

بنك تونس والإمارات

القوائم المالية المختومة
في تاريخ 31 ديسمبر 2024

بنك تونس والإمارات
موازنـة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

الأصـول	الإيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة، والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	**1**	17 911	13 188
مستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية	**2**	191 668	216 800
مستحقات على الحرفاء	**3**	971 009	920 339
محفظة تجارية	**4**	44 627	-
محفظة الاستثمار	**5**	207 375	196 095
أصول ثابتة	**6**	86 589	92 262
أصول أخرى	**7**	20 877	14 123
مجموع الأصول		**1 540 056**	**1 452 807**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	242 697	280 592
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	1 115 122	973 734
إقتراضات وموارد خصوصيّة	**10**	81 723	102 113
خصوم أخرى (*)	**11**	61 611	47 599
مجموع الخصوم		**1 501 153**	**1 404 038**
الأموال الذاتية			
رأس المال الاجتماعي		108 744	90 000
احتياطات		77 998	78 704
أسهم ذاتية		(840)	(840)
نتائج مؤجلة (*)		(119 095)	(82 768)
النتيجة الصافية		(27 904)	(36 327)
مجموع الأموال الذاتية	**12**	**38 903**	**48 769**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 540 056**	**1 452 807**

(*) بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

بنك تونس والإمارات
جدول التعهّدات خارج الموازنة
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

الخصوم المحتملة	الإيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	**13**	102 894	83 527
اعتماد مستندي		39 514	29 866
تعهّدات السّندات		-	-
مجموع الخصوم المحتملة		**142 408**	**113 393**
التعهّدات المقدّمة			
تعهدات التمويل المقدّمة	**14**	48 382	29 223
مجموع التعهّدات المقدّمة		**48 382**	**29 223**
التعهّدات المقبولة			
تعهدات التمويل المقبولة			
ضمانات مقبولة	**15**	645 859	684 535
مجموع التعهّدات المقبولة		**645 859**	**684 535**

بنك تونس والإمارات
قائمة النتائج
للفترة الممتدة من 01 جانفي 2024 إلى 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

الناتج الاستغلال البنكي	الإيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	**16**	111 688	103 544
عمولات دائنة		28 699	28 108
أرباح على عمليات الصرف	**17**	3 421	4 417
مداخيل المحفظة التجارية	**18**	627	-
مداخيل محفظة الاستثمار	**19**	16 180	14 989
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**160 615**	**151 058**
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	**20**	(90 373)	(82 603)
عمولات مدينة		(3 946)	(3 428)
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**(94 319)**	**(86 031)**
الناتج البنكي الصافي		**66 296**	**65 027**
مخصّصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	**21**	(24 946)	(29 309)
مخصّصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار	**22**	(431)	(2 905)
أعباء الأعوان	**23**	(43 185)	(42 918)
أعباء الاستغلال العامّة	**24**	(18 745)	(16 758)
مخصّصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة		(5 648)	(7 539)
نتيجة الاستغلال		**(26 659)**	**(34 402)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عاديّة		(904)	(1 603)
الأداء على الأرباح		(341)	(322)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(27 904)**	**(36 327)**
عناصر خارقة للعادة		-	-
النتيجة الصافية		**(27 904)**	**(36 327)**
آثار التغييرات المحاسبية، بعد خصم الضرائب		(4 202)	(4 202)
لنتيجة بعد التعديل المحاسبي		**(32 106)**	**(40 529)**
النتيجة حسب الأسهم بالدينار	**25**	**(5,132)**	**(10,379)**

بنك تونس والإمارات
جدول التدفقات النقدية
الفترة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بحساب الألف دينار

	الإيضاحات	2024/12/31	2023/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال			
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		140 971	130 162
كلفة الاستغلال البنكي المدفوعة		(98 781)	(105 284)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(67 549)	(51 940)
ودائع / سحوبات الحرفاء		130 261	84 144
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(69 956)	(48 924)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات الاستغلال		1 460	14 364
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(366)	(362)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للاستغلال		**36 040**	**22 160**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		7 839	2 315
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(44 512)	(46 142)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		1 311	(8 458)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار		**(35 362)**	**(52 285)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
سداد إقتراضات في السّوق المحليّة		-	20 000
إصدار إقتراضات في السّوق المحليّة		(16 461)	(16 576)
إصدار إقتراضات / سداد إقتراضات خصوصيّة		(2 636)	(2 396)
الأرباح الموزعة		18 744	-
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(353)**	**1 028**
التغيير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية		325	(29 097)
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(97 750)	(68 653)
السيولة وما يعادلها من السيولة في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(97 425)**	**(97 750)**

الإيضاحات حول القوائم المالية

1) مراجع إعداد وتقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات طبقا للقواعد المحاسبة المعمول بها بالبلاد التونسية وخاصة منها القاعدة المحاسبية عدد 01 المؤرخة في 30 ديسمبر 1996 والقاعدة المحاسبية NC 21 المتعلقة بالبنوك والمؤرخة في 25 مارس 1999 وكذلك لتراتيب البنك المركزي التونسي المدرجة ضمن المنشور عدد 91-24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المعدّلة بالمناشير عدد 99-04 و2001-12

2) قواعد المقاييس

تم إعداد القوائم المالية لبنك تونس والإمارات باعتماد القيمة التاريخية لعناصر الأصول وبالتالي تكون عناصر الأصول خالية من كلّ هامش إعادة تقييم.

3) القواعد المحاسبية المعمول بها

3.1. <u>احتساب القروض و عائداتها</u>

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها ثم تحول ضمن الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية.
تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل دفع للقروض تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية. تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية صنف (0) أو بالأصول التي تستوجب متابعة خاصة صنف (1) وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول التي لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدّدة صنف (2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال المحدودة (صنف 3) والأصول ذات خطورة وشبه الميؤوس من استخلاصها صنف (4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91- 24 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

3.2. <u>احتساب القروض القصيرة المدى و عائداتها</u>

في إطار توسيع نشاطه، شرع البنك في منح قروض قصيرة المدى بداية من تاريخ حصوله على ترخيص البنك الشمولي. وتسجّل التعهدات قصيرة المدى خارج الموازنة عند الالتزام بها ثمّ تحوّل إلى الموازنة عند سحب الأموال. وتسجّل عائدات هذه القروض عند انقضاء الفترة.

3.3. احتساب الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي

تسجّل الأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون اعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم وأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند الالتزامات المسندة.

3.4. احتساب المساهمات وعائداتها

تحتوي المحفظة على سندات استثمار دون غيرها مع العلم بأنّ البنك يحتفظ بهذه السندات مع نيّة التفويت فيها في آجال متوسّطة أو بعيدة. وهي تحتوي على صنفين:

- السندات التي تعتبر استراتيجية للبنك
- السندات المكتتبة في إطار تمويل ومدرجة ضمن اتفاقية التفويت فيها

تسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة عند دفعها وذلك دون اعتبار مصاريف الاقتناء. كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيّتها. وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما يقع الموافقة على توزيعها بصفة رسمية. كما تدرج زائد القيمة للأسهم المفوّت فيها ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها الفعلي.

3.5. احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثمّ تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها.

3.6. تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

3.6.1. مرصودات للقروض

تمّ تقدير المردودات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 حسب المخاطر التالية:

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تستوجب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر لا يوثق في استرجاعها في الآجال المحدودة (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال المحدودة (صنف 3)
- مخاطر ذات خطورة وشبه مفقودة(صنف 4)

يقع تقييم المرصودات اعتمادا على التصنيف وحسب النّسب المعتمدة وعلى أساس التعهّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.

تكون نسب المرصودات على النحو التالي:

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المرسمة بالصنف 4

3.6.2. المدخرات الجماعية

❖ **فحوى منشور البنك المركزي التونسي 01-2025 وتأثيره في مستوى المدخرات الجماعية:**

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2024 والمنشورعدد01 لسنة 2023 والمنشور عدد 02 لسنة2022.

❖ **تقديم لأهمّ التغييرات:**

1. مراجعة نسبة التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك عبر الزيادة في الهامش القار Δ الذي تم العمل به على إثر إصدار المنشور سنة 2021، يخص هذا التحيين بعض القطاعات.
2. مواصلة عدم إدراج سنة 2020 في احتساب نسب التحول من تعهدات غير مصنفة (صنف 0 و1) إلى تعهدات مصنفة (صنف 2 و3 و4 و5)، وذلك اعتبارا للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها البنك المركزي سنة 2020 والمتعلقة أساسا بتأجيل خلا ص أقساط القروض للأفراد والمؤسسات والتي من شأنها تحريف التصنيف الفعلي للحريف.

3. هذا ويجدر الذكر بأنه يتم احتساب نسبة التحوّل على مدى السبعة (7) سنوات السابقة على الأقل بهدف تغطية التعهّدات غير المصنّفة للقطاعات.
4. المحافظة على النسب الدنيا للمدخّرات المستوجبة على كلّ قطاع حيث تم ضبط هذه النسب في حدود 40% لجميع القطاعات باستثناء القطاعات التالية:
   - 30 % لشركات البعث العقاري
   - 20 % للقروض السكنية

3.6.3. المدّخـــرات الإضـافيّــة

في موفى ديسمبر 2013 , قام البنك المركزي التونسي بإصدار منشور عدد 21-2013 يطالب من خلاله كافة المؤسسات الائتمانية باحتساب مرصودات اضافية لتغطية المخاطر الصافية المتعلقة بالأصول من الصنف 4 مع اقدمية في هذا الصنف تساوي او تفوق 3 سنوات ويقع احتساب هذه المرصودات كما يلي:

- مرصودات تبلغ 40% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 3 و 5 سنوات،
- مرصودات تبلغ 70% من قيمة الأصول التي تتراوح اقدميتها بين 6 و 7 سنوات،
- مرصودات تبلغ 100% من قيمة الأصول التي تفوق اقدميتها 8 سنوات.

ونعني بالمخاطر الصافية، قيمة الاصول بعد طرح:

- فوائـــــد مخصّصة
- الضمانات المقبولة من الدولة، وكالات التامين ومؤسسات الائتمان.
- ضمانات في شكل اصول مالية او ايداعات قابلة للسيولة دون المساس من قيمتها.
- المرصودات التي تم احتسابها طبقا للفصل 10 من المنشور عدد 24-91 والمتعلق بالمؤسسات الائتمانية.

وقد بلغ مبلغ المقدر للمخصصات على المدخرات الاضافية للسنة المقفلة في 2024/12/31 بما قيمته 51 248 ألف دينار.

3.6.4. مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة الاستعمالية ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محينه للشركة ويقع تخصيص مرصودات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.

3.7. عمليات بالعملة الاجنبية

إنّ المعاملات المنفذّة بالعملة يقع معالجتها وفقا لمعيار المحاسبة المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الاجنبية في المؤسسات البنكية (NC 23).
تسجل العمليات المنجزة بالعملة الاجنبية في المحاسبة بصورة منفصلة بمسك محاسبة مستقلة بالنسبة لكلّ عملة مستعملة وتمكنّ هذه المحاسبة الممسوكة حسب نظام القيد المزدوج من التحديد الدوري لوضعية الصرف.

يتمّ في كلّ اقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم والعناصر خارج الموازنة المسجّلة في كل محاسبة بالعملة الاجنبية وإدراجها في المحاسبة بالعملة المرجعية.

3.8. الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جارية

- بناءات	%2,5
- أثاث المكاتب	%20
- معدّات المكاتب	%10
- معدّات النقل	%20
- التهيئة والمنشئات	%10
- معدات اعلامية	%15
- انظمة اعلامية	%33

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى عندما يكون لها انعكاس إيجابي على السنوات المحاسبيّة القادمة ويقع امتصاصها على مدى ثلاث سنوات.

4) الأحداث البارزة خلال الفترة

4.1. التعديلات المحاسبية

ارتفعت الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته **9 766** ألف دينار تونسي في حين ارتفعت مبالغ الأموال المدخرة لدى شركة التأمين بذات التاريخ بعنوان هذه الحقوق إلى **5 743 ألف دينار تونسي** مما أفضى إلى نقص في تكوين المدخرات اللازمة بما قيمته **4 202 ألف دينارا تونسي**.

ويعود هذا النقص إلى أن البنك لم يقم برصد مدخرات كافية لدى شركة التأمين خلال السنوات السابقة لمطابقة المدخرات مع الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد المستحقة.

وعليه قام البنك بتصحيح هذه المدخرات في قوائمه المالية السابقة بتعديل الأموال الذاتية للافتتاح لسنة 2024 مع تحوير البيانات المقارنية للسنة المالية 2023.

4.2. عملية المراقبة الاجتماعية التي خضع لها البنك

على إثر الإعلام الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 19 أفريل 2024، خضع البنك لعملية مراقبة اجتماعية شاملة للفترة الممتدة من 1 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وقد تم إعلام البنك بنتائج هذه المهمة الرقابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024، والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة **723 ألف دينار تونسي**.
وقد تم عقد عدة اجتماعات مع المصالح المعنية والإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعرض موقف البنك بخصوص عناصر التكليف.
علاوة على ذلك، تم الاتصال بمحامٍ مختص من قبل البنك لمتابعة هذا الملف.
وبصفة احترازية، قام البنك بتسجيل مدخرات لمجابهة المخاطر والأعباء بهذا العنوان في دفاتره المحاسبية بقيمة 228 ألف دينار تونسي.

4.3. تطبيق الفصل 412 مكرّر من المجلة التجارية

تطبيقا لأحكام الفصل 412 مكرر (الجديد) من مجلة التجارة، وعملاً بمذكرة الهيئة التونسية للخبراء المحاسبين المتعلقة بكيفية معالجة تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض، نُفيد بما يلي:

- لقد تم تسجيل تعديل بالنقص في إيرادات الفوائد للسنة المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 150 ألف دينار تونسي، وذلك على خلفية أثر تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض المتعلقة بالمطالب المقدّمة خلال سنة 2024.
- أما المطالب المقدمة والمُعالَجة خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2025 إلى غاية 10 أفريل 2025، وكذلك الملفات المستجيبة للشروط بتاريخ 11 أفريل 2025، فهي كما يلي:

بحساب الألف دينار

العنوان	عدد الملفات	الحجم	الأثر على الفوائد في 2025	الأثر على الفوائد بعد 2025
الملفات المقدمة والمعالجة من 2025/01/01 إلى 2025/04/10	1 514	61 428	2 209	17 618
الملفات المؤهلة في 2025/04/11	1 024	36 383	1 637	10 248
المجموع	**2 538**	**97 811**	**3 846**	**27 867**

5) الإيضاحات (بحساب ألف دينار)

الإيضاح 1: الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

يتضمن هذا البند تفصيل الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية إلى غاية 2024/12/31 وهي مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
خزينة الفروع بالدينار	7 528	6 896
خزينة الفروع بالعملة	5 488	848
البنك المركزي التونسي بالدينار	198	4 271
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 697	1 173
المجمـــوع	**17 911**	**13 188**

الإيضاح 2: مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغت جملة المستحقات على المؤسسات البنكيّة والمالية في 2024/12/31 ما قيمته 191 668 ألف دينار مقابل 216 800 ألف دينار في 2023/12/31، وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض لدى البنوك المحليين	125 709	160 221
قروض لمؤسسات مالية مختصة	65 959	56 579
المجمـــوع	**191 668**	**216 800**

ويبيّن الجدول التالي توزيع مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مستحقات لدى البنك المركزي	22 551	7 667
قروض بالعملة في السوق النقدية	25 574	-
قروض بالدينار في السوق النقدية	18 008	64 117
قروض بالعملة (SWAP)	50 563	77 091
مستحقات لدى البنوك المحليين	2	2
البنوك والمراسلين الأجانب	8 996	11 344
مستحقات متعلقة	15	-
قروض لمؤسسات مالية مختصة	65 959	56 579
المجمـــوع	**191 668**	**216 800**

الإيضاح 3:مستحقات على الحرفاء

يحتوي هذا البند على المستحقات من الحرفاء وقد بلغت قيمتها الخام 1 180 403 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 1 109 682 ألف دينار في 2023/12/31، مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
حسابات جارية دائنة	77 523	75 612
قروض أخرى للحرفاء	1 102 098	1 032 834
قروض لمؤسسات مالية مختصة	78	1 236
المجمـــوع	**1 180 403**	**1 109 682**

ويبيّن الجدول التالي مكونات المجموع الصافي للمستحقات على الحرفاء بعد احتساب الفوائد المخصّصة والمدّخرات:

بحساب الألف دينار

لمسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض قصيرة الاجل وحسابات مرتبطة (1)	316 164	290 200
قروض طويلة ومتوسطة الاجل وحسابات مرتبطة (2)	718 390	689 025
حسابات جارية دائنة	77 523	75 612
إيجار مالي (3)	68 326	54 843
قيم في الاستخلاص	-	-
المجمـوع الاجمـــالي	**1 180 403**	**1 109 680**
فوائـــــد مخصّصة	(36 336)	(32 566)
مـــــدّخـــــرات فرديّة	(96 561)	(87 384)
مـــــدّخـــــرات إضافية	(51 248)	(51 853)
مـــــدّخـــــرات جماعيّة	(19 175)	(17 538)
المجمـوع الصـــافي	**971 009**	**920 339**

(1) تفصل القروض القصيرة المدى كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض القصيرة المدى	302 438	234 405
تسبقات على حساب لأجل	9 345	16 906
فوائد غير مسددة	181	428
أصل غير مسدد	7 447	40 243
فوائد مستخلصة مسبقا	319	416
فوائد للاستخلاص	(3 566)	(2 198)
المجمـــوع	**316 164**	**290 200**

(2) أما بالنسبة للقروض طويلة ومتوسطة المدى والحسابات المرتبطة فهي مفصلة كالاتي :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض جارية	594 028	579 384
الأصل المستحق	2	
الأصل غير المسدد	14 742	27 353
فوائد وعمولات غير مسددة	9 029	14 452
فوائد للاستخلاص	9 691	10 221
تسبقه على حسابات جارية	11	11
فوائد مستخلصة مسبقا	-	-
مستحقات في طور النّزاعات	90 887	57 604
المجمـــــوع	**718 390**	**689 025**

(3) في حين تفصل التعهّدات في شكل إيجار مالي كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض جارية	60 653	49 798
الأصل غير مسدد	4 185	2 100
الفوائد غير مسددة	717	438
فوائد جارية	1 925	2 272
فوائد مستخلصة مسبقا	(19)	(218)
مستحقات أخرى	865	453
المجمـــــوع	**68 326**	**54 843**

الإيضاح 4: محفظة السندات التجارية

بلغ إجمالي صافي محفظة السندات التجارية في نهاية ديسمبر 2024 ما قيمته 627 44 دينار، مفصلة كما يلي :

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
سندات ذات دخل ثـابت	**44 627**	-
رقاع الخزينة- BTA	44 000	-
الرقاع	-	-
منحة الاقتناء	631	-
ناقص القيمة- BTA	(4)	-
سندات ذات دخل متغير	-	-
صندوق رأس مال المخاطر	-	-
حسابات مرتبطة	-	-
المجموع الخام	**44 627**	-
المرصودات	-	-
المجموع الصافي	**44 627**	-

الإيضاح 5:محفظة الاستثمار

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الرقاعات	95 406	67 118
سندات المساهمة للمجمع	9 689	13 553
سندات المساهمة الأخرى	15 176	15 117
صندوق رأس مال المخاطر	10 774	10 818
رقاعات الخزينة- BTA	80 000	95 500
المجموع الخام	**211 045**	**202 106**
فوائد مستحقة على السندات الرقاعيّة	5 554	3 233
فوائد مستحقة على المساهمات الأخرى	417	375
فوائد للتلقي على رقاع الخزينة	2 838	3 505
منحة الاقتناء- BTA	(3 491)	(4 568)
تمدّد القيمة- BTA	-	-
المجموع الخام	**216 363**	**204 651**
المدّخرات	(8 988)	(8 556)
المجموع الصافي	**207 375**	**196 095**

الإيضاح 6: أصول ثابتة

تحتوي الأصول الثابتة للبنك على العناصر المادية الملموسة المستخدمة لأغراض إدارية ولدعم النشاط. وبلغت القيمة الصافية المحاسبية للأصول المادية الثابتة 468 126 ألف دينار في 31 ديسمبر 2024 مفصلة كما يلي:

الأصول	الأصول الثابتة في 31 ديسمبر 2023	إعادة التقييم	اقتناءات 2023	إعادة التصنيف	القيمة الخام في 31 ديسمبر 2024	الاستهلاكات في 31 ديسمبر 2023	القيمة الصافية في 31 ديسمبر2024
الأصول غير المادية	**4 770**	**4**	**305**	**-**	**4 469**	**1 646**	**2 823**
أصول تجارية	350	-	-	-	350	67	283
برمجيات	543	4	-	-	547	490	57
رخص	3 877	-	305	-	3 572	1 089	2 483
الأصول المادية	**122 163**	**-**	**224**	**60**	**121 999**	**38 233**	**83 766**
الأراضي	20 602	-	-	-	20 602	-	20 602
البنـــاءات	67 391	-	-	60	67 451	12 991	54 460
تجهيزات المكاتب	3 640	-	48	-	3 592	2 372	1 220
الإعلامية	13 875	-	165	-	13 710	10 218	3 492
وسائل نقل	464	-	-	-	464	449	15
تجهيزات عامة	16 191	-	11	-	16 180	12 203	3 977
المجمـــوع	**126 933**	**4**	**529**	**60**	**126 468**	**39 879**	**86 589**

الإيضاح 7: أصول أخرى

بلغت قيمة الأصول الأخرى في 2024/12/31 ما قدره 20 877 ألف دينار، مقابل 14 123 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
قروض وتسبيقات للموظفين	4 439	4 713
الدولة والجماعات المحلية	2 424	1 445
مدينون آخرون	11 716	5 483
اعباء مؤجلة	543	-
عمليات نقدية	1 753	1 855
قروض على كاهل الدولة	2	627
المجموع	**20 877**	**14 123**

الإيضاح 8: ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية

بلغت قيمة إجمالي الودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية في نهاية ديسمبر 2024، 242 697 ألف دينار مقابل 280 592 ألف دينار في 2023/12/31 كما هو مبين بالجدول التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
إقتراضات وإعادة التمويل لدى البنك المركزي بالدينار	98 000	62 000
إقتراضات لدى السوق النقدي بالعملة الصعبة	50 103	77 610
إقتراضات لدى السوق النقدي بالدينار	55 794	71 224
إقتراضات بين البنوك في إعادة الشراء	37 921	60 434
البنوك والمراسلين الأجانب	1	2
مستحقات مرتبطة	71	193
أموال لدى المؤسسات المالية المختصة	807	9 129
المجموع	**242 697**	**280 592**

الإيضاح 9 : ودائع وأموال الحرفاء

يحتوي هذا البند على إيداعات الحرفاء تحت الطلب والإيداعات الأخرى، وقدرت قيمتها الجمليّة في 2024/12/31 بـ 1 115 122 ألف دينار مقابل 973 734 ألف دينار في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
ايداعات تحت الطلب	680 957	631 408
ايداعات أخرى	434 165	342 326
المجموع	**1 115 122**	**973 734**

ويبرز الجدول الموالي مختلف أرصدة مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
ايداعات لأجل بالدينار	354 065	275 442
ايداعات لأجل بالعملة الصعبة	80 100	66 885
حساب جاري لأشخاص طبيعيين	51 413	43 123
حساب جاري لأشخاص معنويين	73 073	89 842
حساب ادخار	189 751	174 142
حساب جاري لأشخاص مهنيين بالعملة	11 841	13 086
ايداع بالدينار قابل للتحويل	4 907	4 329
شهادة إيداع	175 500	128 000
حساب خاص بالعملة الأجنبية	-	-
حسابات تجارة عالمية	17	51
ايداعات لأشخاص غير مقيمين	65 555	63 501
ودائع أخـــرى	108 900	115 333
المجموع	**1 115 122**	**973 734**

الإيضاح 10 : اقتراضات وموارد خصوصية

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الاقتراضات الخارجية	23 123	26 383
الاقتراضات أخرى	58 600	75 730
المجموع	**81 723**	**102 113**

وتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك على النحو التالي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الاقتراضات الخارجية	22 585	25 784
قرض رقاعي	54 994	70 893
قروض أخرى	-	-
قروض	**77 579**	**96 677**
اعباء مالية متعلقة بالقرض الرقاعي	538	599
اعباء مالية للدفع	3 606	4 837
التكاليف المالية المرتبطة	**4 144**	**5 436**
المجموع	**81 723**	**102 113**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

بلغت القيمة الجملية لهذا البند 611 61 ألف دينارا في 2024/12/31 مقابل 599 47 ألف دينارا في 2023/12/31، مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مؤسسات اجتماعية	2 757	2 136
موظّفون	10 881	10 781
الدولة والجماعات المحلية	6 792	2 870
دائنون آخرون (*)	38 544	28 367
قيم مستحقة بعد الاستخلاص	2 637	3 445
المجموع	**61 611**	**47 599**

(*)بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 12: الأمـوال الذاتيـة

قدّرت الأموال الذاتية للبنك الموقوفة في 2024/12/31 بـ 38 903 ألف دينار مقابل 48 769 ألف دينار في 2023/12/31، وهي مفصّلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
رأس المال	108 744	90 000
الاحتياطات	77 998	78 704
أسهم ذاتية	(840)	(840)
نتائج مؤجلة (*)	(119 095)	(82 768)
النتيجة الصافية	(27 904)	(36 327)
مجمـــوع الأمـوال الذاتيـة	**38 903**	**48 769**

(*) بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 13: ضمانات، كفالات مقدّمة

يشمل هذا البند الضمانات والكفالات المقدمة من طرف البنك وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
ضمانات لفائدة الحرفاء	56 979	52 815
ضمانات لفائدة مؤسسات بنكية	169	169
القيمة المتبقية الايجار المالي	45 746	30 543
المجمـــوع	**102 894**	**83 527**

الإيضاح 14: التعهّدات التمويل المقدمة

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
تعهدات التمويل الحرفاء	48 382	29 223
المجمـــوع	**48 382**	**29 223**

الإيضاح 15: الضمانات المقبولة

بلغت جملة الضمانات المقبولة في نهاية ديسمبر 2024 ما قيمته 645 859 ألف دينار مقابل 684 535 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2023.

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الضمانات المقبولة	645 859	684 535
المجمـــوع	**645 859**	**684 535**

الإيضاح 16: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

سجّلت مداخيل البنك المتأتية من الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة خلال السنة المحاسبية المقفولة في 2024/12/31 تطورًا بحوالي 7% مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقلت من 103 544 ألف دينار إلى 111 688 دينار، وهي موزعة كالآتي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
عمليات مع البنوك	3 643	3 867
عمليات مع الحرفاء	108 045	99 677
المجمـــوع	**111 688**	**103 544**

ويبرز الجدول التالي توزيع المداخيل حسب المكونات:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مداخيل عمليات مالية بين البنوك	3 643	3 867
فوائد على القروض	103 074	93 170
مداخيل متعلّقة بالإيجار المالي	4 971	6 507
عمـــــولات على تعهدات	-	-
المجمـــوع	**111 688**	**103 544**

الإيضاح 17: أرباح عمليات الصرف

يتضمن هذا البند أرباح عمليات الصرف المحقّقة إلى غاية 2024/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
أرباح عمليات الصرف	3 421	4 417
المجمـــوع	**3 421**	**4 417**

الإيضاح 18: مداخيل المحفظة التجارية

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة السندات التجارية في موفي ديسمبر 2024:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مداخيل رقاع الخزينة	627	-
مداخيل الرقاع	-	-
مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر	-	-
المجموع	**627**	**-**

الإيضاح 19: مداخيل محفظة الاستثمار

يتضمن الجدول التالي المداخيل المتأتية من محفظة الاستثمار في موفى ديسمبر 2024:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مداخيل الرقاع	7 638	4 471
مداخيل صندوق ذات رأس مال المخاطر	109	284
عائدات الشركات الفروع	2 006	2 696
مداخيل سندات الاستثمار - BTA	6 427	7 538
المجموع	**16 180**	**14 989**

الإيضاح 20: فوائد مدينة واعباء مماثلة

يتضمن هذا البند الفوائد المدينة الناجمة عن العمليات مع البنوك والحرفاء وأعباء القروض الخارجيّة.

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
عمليات مالية مع البنوك	18 866	17 908
عمليات على القروض والموارد الخاصة	29	43
اعباء أخرى على القروض	5 795	6 429
عمليات مع الحرفاء	65 683	58 223
المجمـــوع	**90 373**	**82 603**

ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الأعباء:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
عمليات مالية مع البنوك	18 866	17 908
اعباء على القروض الخارجية	29	43
عمولات على القروض الخارجية	-	-
اعباء على القروض الرقاعية	5 795	6 429
فوائد ممنوحة على الودائع	65 683	58 223
المجمـــوع	**90 373**	**82 603**

الإيضاح 21: مخّصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم

بلغت القيمة الجملية الصافية للمدخرات بعنوان سنة 2024 ما قدره 24 946 ألف دينار مقابل 29 309 ألف دينار في سنة 2023 مفصلة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
استرجاع مرصودات على القروض	13 528	7 996
مخصّصات للمدخرات على القروض	(34 896)	(35 827)
مخصّصات خارج الموازنة	(83)	(119)
مخصّصات للمدخرات على الايجار المالي	(4 061)	(2 665)
استرجاع مرصودات على الايجار المالي	377	1 229
استردادات خارج الموازنة	50	240
مخصّصات للمدخرات على دائنين آخرين	-	(165)
استرجاع مدخرات ذات طابع عام	139	2
المجمـــوع	**(24 946)**	**(29 309)**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة 2024:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	(2 365)	(2 732)
استرجاع مرصودات على الأسهم	1 934	167
خسائر على الأسهم	-	(356)
ناقص القيمة - BTA	-	16
اندثارات منحة الإقتناء - BTA	-	-
المجمـــوع	**(431)**	**(2 905)**

الإيضاح 23: أعباء الأعوان

يشمل هذا البند جميع مستحقات الأعوان من أجور ومنح وامتيازات ومصاريف اجتماعية بالإضافة إلى مخصّصات العطل خالصة الأجر. وقدّرت قيمتها الجملية بـ 43 185 ألف دينار إلى غاية 2024/12/31، مقابل 42 918 ألف دينار في 2023/12/31:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الرواتب والمكملات	31 670	29 696
الامتيازات التّكميليّة	1 353	1 395
مصاريف اجتماعية	8 279	7 653
مصاريف أعوان أخرى	1 870	3 179
مخصّصات العطل المدفوعة	-	(66)
مخصّصات أخرى	13	1 061
المجموع	**43 185**	**42 918**

الإيضاح 24: أعباء الاستغلال العامّة

بلغت أعباء الاستغلال العامّة المتعلقة بالفترة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر 2024 مبلغ 18 475 ألف دينار مقابل 16 758 ألف دينار في 31 ديسمبر2023 مبيّنة كما يلي:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
مصاريف الاستغلال غير البنكية	10 990	7 096
أعباء الاستغلال العامّة الأخرى	7 755	8 764
المجمـــوع	**18 745**	**16 758**

ويلخص الجدول التالي أبرز مكونات هذا البند:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الاداءات	1 202	1 090
أجور الخدمات الخارجية	9 668	6 868
مصاريف التنقل	120	36
أعباء الاستغلال العامة الأخرى	7 755	8 764
المجموع	**18 745**	**16 758**

الإيضاح 25: النتيجة لكل سهم

يتضمن الجدول التالي نتيجة السهم الواحد والعناصر التي أدت الى تحديدها:

بحساب الدينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
النتيجة الصافية	(27 903 904)	(36 327 052)
حصة الاسهم ذات أولوية	-	-
النتيجة الصافية للأسهم العادية	(27 903 904)	(36 327 052)
عدد الأسهم	5 437 216	3 500 000
النتيجة لكل سهم	**(5,132)**	**(10,379)**

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

يتضمن الجدول التالي مختلف مكونات السيولة وما يعادل السيولة في 31 ديسمبر2024:

بحساب الألف دينار

المسمّى	2024/12/31	2023/12/31
الخزينة الفروع بالدينار	6 828	6 896
الخزينة الفروع بالعملة	5 488	848
البنك المركزي التونسي بالدينار	898	4 272
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 697	1 173
قروض يوم ليوم ولأجل للبنوك	-	-
قروض بالعملة في السوق النقدية	116 689	148 758
البنوك والمراسلين المحليين	3	3
البنوك والمراسلين الأجانب	8 996	11 344
إقتراضات بالدينار من البنك المركزي التونسي	(153 000)	(133 000)
اقتراضات بالعملة من السوق النقدية	(88 024)	(138 044)
المجموع	**(97 425)**	**(97 750)**

الإيضاح 27: مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية

تراجع مؤشر الملاءة ومؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية لتصل إلى قيمة سلبية قدرها 0,29% و0,29 % علما وأن الحدّ الأدنى القانوني لهاذين المؤشرين محدد بنسبة 10 % و 7% وهو ما أدّى إلى تواصل وضعية عدم احترام البنك لهذا الشرط القانوني والذي يمكن أن يؤثر على مواصلة نشاط البنك.

الإيضاح 28: المعاملات مع الأطراف المرتبطة

المعاملات الرئيسية مع الأطراف المرتبطة مع البنك والتي لها تأثير على الحسابات للسنة المنتهية في 2024/12/31 تكون كما يلي:

1) تتمتع شركة تونس والامارات للتنمية BTE SICAR بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 2,7 ألف دينار.
يبلغ مجموع الحساب الجاري BTE SICAR في 2024/12/31 ما قيمته 23 ألف دينار.

2) قام البنك بإيداع مبالغ متعددة بشركة BTE SICAR وبلغت جملة الأموال المودعة تحت التصرف لغاية 31 ديسمبر 2024 مبلغ قدره 774 10 ألف دينار. وفي مقابل هذه الاموال المودعة تحصل البنك في سنة 2024 على عائدات الوظيف بمبلغ 110 ألف دينار و1 ألف دينار بعنوان القيمة الزائدة عند اعادة الإحالة. كما دفع البنك لفائدة BTE SICAR عمولة تصرف تقدر بحوالي 162 ألف دينار.

3) كما قام البنك خلال سنة 2007 بإمضاء اتفاقية ايداع مع شركة سيكاف تونس والامارات بتاريخ 31جانفي 2007 بمقتضاها يقوم البنك بعملية الإيداع للأسهم والاموال الخاصة بالشركة وبالمقابل يتحصل البنك على عمولة تصرف صافية بمبلغ 9 ألاف دينار.

4) منذ سنة 2010 تم إمضاء اتفاقية توزيع بمقتضاها يتقاضى البنك عمولة توزيع تحتسب على أساس الأصول الصافية للشركة قدرها 0.4 % بما في ذلك الاداءات، وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 2009. تدفع هذه العمولة كل ثلاثي في نهاية الفترة من قبل " سيكاف تونس والإمارات" وقد بلغت قيمة هذه العمولات المتعلقة بالسنة المختومة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 398 ألف دينار.

5) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع شركة سيكاف تونس والإمارات يتقاضى بموجبها بنك تونس والإمارات كراء مكتب تم وضعه على ذمة شركة سيكاف تونس والإمارات، وقيمة الكراء 1.500 دينار سنويًا. بمقتضى هذه الاتفاقية، تتمتع شركة SICAV بمكتب مساحته 30 مترًا مربعًا يقع بمقر البنك.
هذا العقد يدوم لمدة 3 سنوات ابتداء من 01 نوفمبر 2006 متجدد ضمنيا.

6) تتمتع شركة سيكاف تونس والإمارات TES بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 400 دينار.
يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TES في 2024/12/31 ما قيمته 013 1 ألف دينار.

7) خلال السنة المالية 2024 ، بلغت توزيعات الأرباح الواردة من شركة سيكاف تونس والإمارات TES 180 ألف دينار.

8) أوكل بنك تونس والإمارات في سنة 2003 إلى شركة "الاستخلاص السريع" التي يملك البنك 99,73 % من رأس مالها، تفويضا بالاستخلاص للحساب يتعلق ببعض المستحقات وبالمقابل تحصل الشركة على عمولة يقع احتسابها حسب الجدول المصاحب للاتفاقية.
تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الجلسة العامة العادية الملتئمة في 27 أفريل 2004.

9) تتمتع شركة "الاستخلاص السريع" بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية.

- بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 5,4 ألاف دينار.

- يبلغ الحساب الجاري لشركة الاستخلاص السّريع في 2024/12/31 ما قيمته 046 1 ألف دينار.

10) تتمتع الشركة التونسية الاماراتية للمساهمات TEP بامتيازات تفاضلية من حيث الفوائد المستخلصة من الحسابات الجارية. وقد بلغ مجموع الفوائد الناتجة عن هذه الامتيازات ما قيمته 109 دينار.
يبلغ مجموع الحساب الجاري ل TEP في 2024/12/31 ما قيمته 88 ألف دينار.

11) قام البنك بإمضاء اتفاقية مع BTE-SICAR في 22 ديسمبر 2021 تتعلق باستئجار مكتب لصالح BTE-SICAR لممارسة أنشطتها التجارية. يغطي العقد الفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2024 قابلة للتجديد سنوياً. تم تحديد مبلغ الإيجار بمبلغ 200 1 دينار تونسي سنوياً شاملًا الضرائب، يُدفع مقدمًا مع زيادة سنوية قدرها 5% اعتبارًا من السنة الثانية.

12) بلغت جملة الأجور والامتيازات الخام التي تمتع بها المدير العام خلال السنة ما قدره 219 ألف دينار.

13) تسند لأعضاء مجلس الإدارة منح حضور وقع إقرارها في الجلسة العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024 وقد قدّر المبلغ الخام لمنح الحضور بـ 69 ألف دينار.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد أعضاء مجلس الإدارة في اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر ولجنة الاستراتيجية من إجمالي الأجر للسنة المالية 2024 البالغة 102 ألف دينار.

9
أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات

أهم مؤشرات مجمع بنك تونس والإمارات

يشمل مجمع بنك تونس والإمارات عدة شركات تنشط في ميادين مختلفة.

1- الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات

الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات هي شركة خفية الإسم ، يقدر رأس مالها بـ 5 000 000 دينار، أسست بكتب بخط اليد بتاريخ 1 جويلية 2002.

يتمثل نشاط الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات في التصرف، عن طريق رأس مالها، في محفظة الأوراق المالية أو في المرابيح المتأتية من العمليات المالية وكل العمليات الأخرى ذات الصلة بالنشاط الأصلي للشركة.

تخضع الشركة للقوانين سارية المفعول في تونس، خاصة القانون عدد 92.88 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمنقح بقانون عدد 113.92 المؤرخ في 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 87.95 المؤرخ في 30 أكتوبر1995 ومجلة الشركات التجارية.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,99% في رأس مال الشركة التونسية الإمارتية للمساهمات.

2- شركة الاستخلاص السريع

تكونت شركة الاستخلاص السريع في شكل شركة خفية الاسم رأس مالها 300.000 دينارا وذلك بمقتضى كتب خطي مؤرخ في 13 ماي 2002 .

يتمثل نشاط شركة الاستخلاص السريع في اقتناء الديون لحسابها الخاص واستخلاص الديون لحساب الغير.وفي غرة أوت 2002، أودعت الشركة لدى مصالح الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية كراس الشروط المنصوص عليه بالبند الرابع (جديد) من القانون عدد 4 لسنة 1998 والمتعلق بشركات استخلاص الديون كما تم تنقيحه بالقانون عدد 91 لسنة 2001.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 99,73 % في رأس مال شركة الاستخلاص السريع.

3- شركة تونس و الإمارات للتنمية

شركة تونس و الإمارات للتنمية هي شركة خفيّة الإسم ذات رأس مال يبلغ 3.000.000 دينار، تكوّنت في سنة 2004 في شكل صندوق ذات رأس مال تنمية.

و يتمثّل غرض الشركة، اعتمادا على النصوص القانونيّة المنظّمة لهذا الصنف، في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير بهدف إحالتها و التفويت فيها، في تعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتيّة لشركات منتصبة بالبلاد التونسيّة، حسب ما تنصّ عليه مجلّة الاستثمارات. كما تهدف إلى تمويل شركات منتصبة في مناطق مصنّفة كمناطق تنمية حديثة أو شركات انخرطت في منظومة التأهيل أو شركات تعرف صعوبات اقتصادية و كذلك شركات مستثمرة في قطاع التكنولوجيات المتجدّدة.

يساهم بنك تونس والإمارات بنسبة 75%، و شركة الاستخلاص السّريع بنسبة 25% وهما المساهمان الوحيدان في رأس المال و المموّلان لصناديق التنمية المحدثة من قبل الشركة.

4- سيكاف تونس والإمارات

شركة سيكاف تونس والإمارات هي شركة السندات ذات رأس المال المتغير مختصة في التصرف في محفظة القروض الرقاعية وذلك من خلال استعمال الأموال الذاتية. تكوّنت في 29 جانفي2007 بعد تحصلها على موافقة هيئة السوق المالية في 8 نوفمبر .2006 يحكمها قانون عدد 83 لسنة 2001 مؤرخ في 24 جويلية 2001 يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات التوظيف الجماعي.

يقوم بنك التونسي والإمارات بمهام الموزع والحافظ على الأموال والأوراق المالية. حصلت سيكاف تونس والإمارات على موافقة هيئة السوق المالية رقم 2015-03 بتاريخ 30 يناير 2015 لضمان توزيع أسهمها.

جدول أهم مؤشرات الشركات التابعة لمجمع بنك تونس والإمارات

(الوحدة: 1000 دينار)	مجموع الأصول			الأموال الذاتية		
	2024	2023	2022	2024	2023	2022
بنك تونس والإمارات	1 540 057	1 452 807	1 310 242	38 903	48 769	89 914
الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات	3 554	3 504	3 341	3 466	3 454	3 286
شركة الاستخلاص السريع	7 167	3 118	3 085	1 767	1 786	1 986
شركة تونس والإمارات للتنمية	16 107	16 184	16 241	3 467	3 417	3 342
سيكاف تونس والإمارات	118 914	121 607	167 388	118 709	113 300	156 561

(الوحدة: 1000 دينار)	رقم المعاملات			النتيجة المحاسبية		
	2024	2023	2022	2024	2023	2022
بنك تونس والإمارات	160 615	151 058	133 208	- 27 904	-36 327	-30 006
الشركة التونسية الإماراتية للمساهمات	1 191	1 535	1 435	12	167	67
شركة الاستخلاص السريع	1 530	1 256	812	- 19	-200	-302
شركة تونس والإمارات للتنمية	201	231	221	50	75	39
سيكاف تونس والإمارات	8 697	10 181	12 734	8 129	9 306	11 875

STAR WARS REST

10
تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

بنك تونس والإمارات

تقرير مراقبي الحسابات حول
القوائم المالية المجمّعة المختومة
في تاريخ 31 ديسمبر 2024

أفريل 2025

CNW AUDIT & ADVISING
EXPERT COMPTABLE INSCRIT AU TABLEAU DES EXPERTS COMPTABLES DE TUNISIE

Samir Labidi

الفـــهـــرس

	الصفحة
I. تقرير مراقبي الحسابات	3
II. القوائم المالية المجمّعة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	
▪ المـوازنة	
▪ التعهّدات خارج الموازنة	
▪ قائمة النتائج	
▪ جدول التدّفقات النقدية	
▪ الايضاحات حول القوائم المالية المجمّعة	

I. تقرير مراقبي الحسابات

Samir Labidi
مكتب سمير العبيدي
عمارة الصفصاف – مدخل ب – الطابق الرابع
مكتب 49B مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 950 71(216)
الفاكس: 296 951 71(216)
البريد الالكتروني: samir.labidi@planet.tn

CNW Audit & Advising
Expert Comptable inscrit au tableau des Experts Comptables de Tunisie
مكتب ناجي الحاجي
مبنى كارفور – مدخل أ - الطابق الثاني
مكتب 3.2 مونبليزير - 1073 تونس
الهاتف: 252 904 71(216)
الفاكس: 244 904 71(216)
البريد الالكتروني: neji.hajji@cnw.tn

تقرير مراقبي الحسابات
حول القوائم المالية المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2024
بنك تونس والامارات

السيدات والسادة مساهمي بنك تونس والامارات

I. تقرير حول التدقيق في القوائم المالية المجمّعة

1- الرأي المتحفظ

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من طرف جلستكم العامة العادية المنعقدة في 30 أفريل 2024، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية المجمّعة «لمجمع بنك تونس والإمارات"، المتضمنة للموازنة المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2024، لجدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة، لقائمة النتائج المجمّعة وجدول التدفقات النقدية المجمّعة للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وكذلك المذكّرات الإيضاحيّة بما في ذلك ملخص لأهم المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة.

تبرز القوائم المالية المجمّعة المرفقة رصيدا إيجابيا لحصة المجمع من الأموال الذاتية المجمّعة قدره **42 208** ألف دينار بما في ذلك حصة المجمع في النتيجة السلبية المجمّعة للسنة المالية 2024 والبالغة قيمتها **26 002** ألف دينار.

برأينا، وباستثناء تأثيرات النقطة المذكورة بالفقرة أساس الرأي المتحفظ، فان القوائم المالية المجمّعة المرفقة بتقاريرنا تعكس بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمجمع بنك تونس والامارات كما في 31 ديسمبر 2024، ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية التونسية.

2- *أساس تبرير الرأي المتحفظ*

أنجزت أشغال التدقيق باعتماد المعايير الدولية "ISA" المتبنّاة بالبلاد التونسية. إن المسؤولية المناطة إلينا من خلال تطبيق هذه المعايير وقع وصفها بإسهاب بالفقرة الخاصة "مسؤولية مراجع الحسابات في إبداء الرأي حول القوائم المالية المجمّعة ".

نعتبر هيكلا مستقلا عن المجمع يتمتع بالاستقلالية والحياد في القيام بمهامه وفقا للقواعد والسلوك المهني الجاري به العمل بالإضافة إلى أخلاقيات أخرى وجب اعتمادها أثناء أشغال تدقيق القوائم المالية المجمّعة بالبلاد التونسية.

نعتقد أن العناصر المتوفّرة لدينا من خلال أشغال التدقيق والمثبتة للمعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة كافية وملائمة كما تسمح وتوفّر لنا أساسا معقولا لإبداء رأينا المتحفظ.

حيث تضمّنت جداول مقاربة حسابات البنك (الشركة الأم) لدى البنك المركزي التونسي مبالغ عالقة غير مبررة تعود لسنة 2024 والسنوات السابقة تتلخصّ كما يلي:

(بالألف دينار)

الأقدمية	عمليات تضمنتها كشوفات البنك المركزي لم يتم قيدها بالدفاتر المحاسبية		عمليات تم قيدها بالدفاتر المحاسبية لم تتضمنها كشوفات البنك المركزي	
	مقابيض غير مسجلة	دفوعات غير مسجلة	دفوعات غير مدونة	مقابيض غير مدونة
سنة 2022 وما قبلها	41	160	65	63
سنة 2023	1 792	1 850	1 244	930
سنة 2024	4 511	4 281	3 563	3 869
المجموع بالدينار	**6 344**	**6 291**	**4 872**	**4 862**

وعليه، فإنه لا يمكن تحديد التأثيرات المحتملة التي يمكن أن تفرزها أعمال تبرير العمليات العالقة على مستوى بيانات المقاربة البنكية. كما لا يمكننا الجزم بمدى خلوّها من عمليات غير مرخصّ فيها.

3- *استمرارية نشاط للبنك*

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38،903 مليون دينار.

- فضلا عن ذلك، بلغت الاموال الذاتية الأساسية بذات التاريخ قيمة سلبية قدرت بـ 3،020 مليون دينار وذلك باعتماد قواعد الاحتساب التي نصّ عليها الفصل عدد 3 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018. مما أدى الى عدم احترام النسب الدنيا المتعلقة بقواعد التصرف المنصوص عليها بالقانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ومنشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 ومنشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2018.

وبذلك لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2028 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدينا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (0,29)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (0,29)

- لا يستجيب البنك مؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

- وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- من جهة أخرى أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

وعليه فان بنك تونس والامارات يمكن أن يعتبر في حالة حرجة على معنى الفصل 110 من القانون سالف الذكر.

إلا أنه يجدر التأكيد على أن البنك ومساهميه الرئيسين يدركون ضرورة مساندة البنك وهيكلته وتدعيم أمواله الذاتية للتمكن من تطوير نشاطه وتسجيل أرباح تمكّن من استعادة توازناته المالية. وفي هذا الإطار

فقد تمّ القيام بعملية تدقيق شامل كما تمّ وضع مخطط أعمال جديد يبلّور الرؤية المستقبلية التي ستمكّن من استرجاع البنك لنشاطه واستعادة توازناته وتدعيم أمواه الذاتية.

4- مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي النقاط التي تكتسي حسب تقديرنا المهني أهمية بالغة لدى مراجعتنا للقوائم المالية المجمعة للسنة الحالية. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة ككل لغاية بلورة رأي حولها إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

وقدرنا أن المسائل التالية تعتبر نقاط رئيسية وجب الافصاح عنها في تقريرنا.

4-1- إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة والعمولات الدائنة

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة تباعا **311 111** ألف دينار **375 29** ألف دينار أي بقيمة **686 140** ألف دينار تمثل **79،6%** من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي في موفى سنة 2024.

إن طرق إقرار الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة و كذلك العمولات الدائنة الواردة تم التطرق لها بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة عدد 5-1» احتساب القروض وعائداتها».

رغم أن جل هذه المداخيل يتم تسجيلها وتقييدها محاسبيا بصفة آلية عن طريق النظام المعلوماتي للبنك اعتبرنا أن إقرار الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة وكذلك العمولات الدائنة يمثل أمرا رئيسيا للمراجعة نظرا لأهمية المعاملات ونسبة هذه الخانة مقارنة بمجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الفحوصات المنجزة

في إطار مراجعتنا للحسابات، شملت أعمالنا بشكل خاص العناصر التالية:

- تقييم النظام المعلوماتي والأخذ بعين الاعتبار الإقرار الآلي للمداخيل في المحاسبة ؛
- التأكد من التطبيق الفعلي لإجراءات المراقبة الآلية واليدوية الموضوعة ؛
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور المبالغ الجارية الفوائض والمداخيل المماثلة؛
- التأكد من احترام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق بتعهدات المؤسسات البنكية والمداخيل المرتبطة بها في مجال الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل والفصل بين السنوات المالية ؛
- القيام باختبارات عملية للتأكد من صحة قوائم تخصيص المداخيل وفق عينة تمثيلية ؛

- التأكد من الطابع المناسب للمعلومات المقدمة ضمن الإيضاحات للقوائم المالية.

4-2-تصنيف تعهدات الحرفاء وتقدير المدخرات

مسألة التدقيق الرئيسية

تبلغ تعهدات الحرفاء الصافية في تاريخ 31 ديسمبر 2024 قيمة **971 281** ألف دينار.

يتولى البنك تصنيف، تقييم التعهدات وتسجيل المدخرات المتصلة بها عندما تتوفر المعايير والشروط المضبوطة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 كما وقع تنقيحه بالمناشير اللاحقة.

هذا و تم تعريف هذه المعايير بالإيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة عدد 5-1» احتساب القروض وعائداتها».

نظرا لتعرض البنك لمخاطر القرض التي يستجيب تقديرها لعوامل كمية ونوعية تستوجب مستوى عال من الحكم، اعتبرنا أن تصنيف تعهدات الحرفاء وتسجيل المدخرات المتصلة بها واحتساب الفوائد المخصصة أمرا رئيسيا للمراجعة.

الفحوصات المنجزة

من خلال الحوار مع الإدارة وفحص إجراءات الرقابة التي أرساها البنك قمنا بالتعرف على طريقة تقييم المخاطر المتصلة بالطرف المقابل ورصد المدخرات الضرورية باعتبار الضمانات الحاصلة. وتعتمد طريقة تصنيف تعهدات البنك أساساً على أقدمية المستحقات. و تمحورت أشغالنا حول النقاط التالية:

- التأكد من أمانة المعطيات المقدمة من البنك ؛
- مقاربة جدول التعهدات بالمعطيات المحاسبية ؛
- تقدير دلالة منهجية البنك بالنظر إلى قواعد البنك المركزي ؛
- تقدير مدى أمانة منظومة تصنيف المستحقات، تغطية المخاطر وتخصيص المداخيل ؛
- التأكد من الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنجزة ومن سلوك العلاقة طيلة السنة المالية ؛
- فحص الضمانات المعتمدة لاحتساب المدخرات وتقدير قيمتها مع احترام القواعد التي تم سنها والطرق المعتمدة، واعتمدنا أثناء أشغالنا منهجية المخاطر في مجال أخذ العينات ؛
- التثبت من العملية الحسابية لمبلغ المدخرات المستوجب على مستحقات الحرفاء على الأساس الفردي والجماعي والإضافي تطبيقا للقواعد السارية ؛

- التثبت من أن التعديلات المقترحة تم الأخذ بها من طرف البنك.

5- ملاحظات ما بعد الرأي

دون التأثير على رأينا حول القوائم المالية المجمّعة الذي أبديناه في الفقرة السابقة، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

❖ الجرد المادي للأصول الثابتة

قام البنك بأعمال الجرد المادي لأصوله الثابتة كما في 31 ديسمبر 2024 ومقاربة نتائجه مع الارصدة المحاسبية ذات العلاقة. وقد أفضت هذه العملية إلى وجود فوارق سلبية بين مجموع الأرصدة المحاسبية والقيمة الجملية للأصول التي تم جردها بما قيمتها 174ألف دينار.

فضلا عن ذلك، لم يتم بعد المصادقة على هذه التقرير من قبل مجلس الإدارة كما لم يتم تسجيل التعديلات المحاسبية ذات العلاقة.

❖ نتائج المراقبة الحسابية لمصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

خضع البنك لعملية مراقبة لوضعيته الاجتماعية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة الممتدة من 01 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وتمّ اعلام البنك بنتائج عملية المراقبة الحسابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024 والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة 722،971 ألف دينار. إلا أن البنك قام برصد مدخرات بعنوان تغطية هذه المخاطر في حدود 228،425 ألف دينار.

وبذلك فانه لا يمكننا تقدير التأثيرات المالية التي قد تفرزها النتيجة النهائية لعملية المراقبة الحسابية بعنوان سنة 2023.

❖ غياب قائمة شاملة ومحيّنة للضمانات المقبولة

لا تتضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة المجمعة كما في 31 ديسمبر 2024 الضمانات المقبولة من البنك والمتعلّقة باعتمادات حرفاء غير مصنفين.

كما لا يقوم البنك بجرد سنوي وتحيين دوري للوثائق المكوّنة للضمانات (شهائد ملكية محيّنة تتضمن الرهون، إعادة تقييم قيمة الرهون...).

إن هذه الوضعية لا تضمن صحة وشمولية قائمة التعهدات خارج الموازنة المجمعة كما لا تمكّننا من تحديد التأثيرات المحتملة لعدم تحيين وشمولية الضمانات المقبولة من البنك.

❖ **معالجة تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض**

قام البنك بتضمين التسجيلات المحاسبية والمعلومات المطلوبة لآثار معالجة نسب الفائدة القارة للقروض على إيرادات سنة 2024 والسنوات القادمة، وتتفصل هاه المعلومات بالإيضاح حول القوائم المالية عدد 3.4.

6- تقرير التصرف للمجمع

مسؤولية إعداد تقرير التصرف للمجمع هي من مشمولات مجلس الإدارة.

رأينا حول القوائم المالية المجمّعة لا يتعداها ليشمل تقرير التصرف للمجمع وبالتالي فإننا لا نقوم بإبداء رأي حول هذا التقرير. وفقا لمقتضيات الفصل عـــ266ـــدد من مجلة الشركات التجارية، تنحصر مسؤوليتنا في توكيد صحة المعطيات الواردة حول حسابات مجمع بنك تونس والامارات بتقرير التصرف للمجمع وبالتثبت كذلك من مدى تطابقها مع المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة.

تشمل أشغالنا تفحص تقرير التصرف للمجمع واستجلاء حصول تناقضات جوهرية من عدمها بين هذا الأخير والقوائم المالية المجمّعة أو المعرفة الحاصلة من خلال أشغال التدقيق أو احتواء تقرير التصرف للمجمع إخلالات جوهرية. وإذا ما تبين من خلال أشغالنا احتواء تقرير التصرف للمجمع إخلالات جوهرية وجب علينا التوقف عندها والافصاح عنها.

إذا، على ضوء الأعمال التي قمنا بها، نستنتج وجود خطأ جوهري ضمن تقرير التصرف للمجمع نحن مطالبون بالإشارة إلى ذلك.

وليس لنا ملاحظات في هدا الشأن.

7- مسؤولية الإدارة العامة والقائمين على الحوكمة في إعداد وعرض القوائم المالية المجمّعة

إن مجلس الإدارة مسؤول على إعداد وبسط قوائم مالية مجمّعة مطابقة للمعايير المحاسبية التونسية المعتمدة وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز ومتابعة رقابة داخلية تمكّن من عرض عادل وإعداد قوائم مالية مجمّعة لا تحتوي على أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة من عمليات احتيال أو أخطاء.

كما وجب على الإدارة العامة أثناء إعداد القوائم المالية المجمّعة تقدير ما إذا كان المجمع قادرا على مواصلة نشاطه وموافاة، إذا اقتضى الأمر ذلك، المسائل الرئيسية ذات الصلة وتطبيق المبادئ المحاسبية في هذه الحالة إلا إذا ارتأت الإدارة خلاف ذلك إراديا أو في غياب حل واقعي لمواصلة النشاط.

وتعود لمجلس الإدارة عملية مراقبة مسار إعداد وبسط المعلومة المالية للمجمع.

8- مسؤولية مراجع الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية المجمّعة

نصبو من خلال أشغال التدقيق إلى الحصول على القناعة الكافية وتوفّر أساس تبرير معقول بأن القوائم المالية المجمّعة خالية في مجملها من أي خطأ جوهري سواء كان نتيجة عملية احتيال أو خطأ ما وإعداد تقرير في الغرض يتضمن بلورة رأينا بشكل واضح وقاطع.

غير أن الحصول على معطيات مثبتة كافية وتوفّر أساس تبرير معقول بدرجة عالية لا يضمن في كل الأحوال بأن عملية التدقيق المنجزة طبقا للمعايير الدولية المعتمدة بتونس تسمح بالكشف عن كل إخلال جوهري محتمل.

تكيّف الإخلالات بالجوهرية سواء كانت نتيجة عمليات غش أو أخطاء عندما يتوفر أساس معقول بأن حصولها بصفة فردية أو جماعية من شأنه التأثير عل الخيارات والقرارات الاقتصادية لمتداولي البيانات المالية المجمّعة.

خلال إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، نمارس تقديرنا المهني مع الاستدلال بالحسّ الناقد، علاوة على ذلك:

- نتولى تحديد إذا ما كانت القوائم المالية المجمّعة تحتوي على إخلالات جوهرية سواء تعلقت بأخطاء أو عميات مغالطة أو غش وتقييم مخاطرها وكذلك بلورة تصوّر وإرساء اجراءات تدقيق لاحتواء هذه المخاطر. كما نقوم بجمع المؤيدات والمعطيات المثبتة الكافية والمبررة لإبداء رأينا.

  إن مخاطر فرضية عدم رصد إخلالات جوهرية ناتجة عن عملية احتيال غش تكون أعلى من تلك المتعلقة بارتكاب أخطاء نظرا لأن احتيال الغش يمكن أن يكون مردّه التواطؤ، التزوير، السهو عن قصد، التصاريح الخاطئة أو النأي بدور الرقابة الداخلية.

- نتولى إدراك وكسب فهم عناصر الرقابة الداخلية الرئيسية ذو الدلالة لغاية إنجاز أشغال التدقيق وبلورة تصوّر إجراءات تتلاءم مع ظروف ومراحل إنجاز المهمة.

- نتولى تقدير مدى ملائمة الطرق المحاسبية المعتمدة ومعقولية التقديرات الحاصلة من طرف الإدارة العامة إضافة إلى المعطيات والبيانات المتعلقة بها الصادرة عن هذه الأخيرة.

- نتولى التثبت واستنتاج فيما إذا كانت الإدارة العامة تعمل على تطبيق مبدأ استمرارية النشاط باعتماد العناصر المثبتة للمعطيات المتوفرة أو وجود مؤشرات مؤكدة هامة متعلقة بأحداث أو وضعيات من شأنها إحداث ريبة في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وإذا ما خلصنا إلى حصول غموض جوهري حول قدرة المجمع على مواصلة نشاطه وجب لفت انتباه قارئي تقريرنا له من خلال المعطيات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المجمّعة المتعلقة به. وفي

صورة ما إذا كانت هذه المعطيات غير كافية ودقيقة وجب إبداء رأي معلل بشأنه. ترتكز استنتاجاتنا على العناصر المثبتة للمعطيات والمعلومات المتوفّرة لدينا عند تاريخ إعداد تقريرنا إلا أنه لا يمكننا أن تستثني حصول أحداث أو وجود وضعيات مستقبلية من شأنها إعاقة مواصلة نشاط المجمع.

- نتولى تقييم البسط الاجمالي للقوائم المالية المجمّعة لا سيما المتعلقة منها بمضمونها وشكلها بما في ذلك المعلومات الواردة بالإيضاحات المصاحبة والتي على ضوئها يمكننا تقدير إذا ما كانت القوائم المالية المجمّعة تفصح بوفاء عن العمليات والأحداث الأساسية.

- نوافي المسؤولين عن الحوكمة برزنامة مهمة التدقيق ومجال وامتداد أشغالنا وكذلك بأهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا لا سيما المتعلقة منها بالإخلالات المسجلة بنظام الرقابة الداخلية والمفرزة أثناء التدقيق.

- نصرّح كذلك للقائمين على الحوكمة بأننا امتثلنا وأدّينا مهامنا طبقا للقواعد الأخلاقية الأساسية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية وإذا اقتضى الحال بموافاتهم بالروابط أو بكل عنصر مستجد لصلة قرابة أو لعوامل أخرى من شأنها أن تؤثر وتحد بصفة فاعلة وواقعية استقلاليتنا وإشعارهم بالتدابير الضرورية ذات الصلة إذا استوجب الأمر ذلك.

- نتولى تحديد أهم المسائل المطروحة على القائمين على الحوكمة في إطار تدقيق القوائم المالية المجمّعة للفترة المعنية وهي تعتبر مسائل التدقيق الرئيسية. نقوم ببسط وإبراز هذه المسائل ضمن تقريرنا إلا إذا تتعارض ذلك مع وجود نصوص قانونية أو تنظيمية تعيق نشرها وفي وضعيات جدّ نادرة يمكن أن نرتئي أنه لا يستحسن إثارة مسألة معينة ضمن تقريرنا تحسبا من العواقب الوخيمة المحتملة التي تتعدى المصلحة العامة.

II. التقرير حول الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى

في إطار مهمة مراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة الواردة بالمعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكذلك النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذه الخصوص.

1- نجاعة نظام الرقابة الداخلية

إن مسؤولية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلي والمراقبة الدورية لنجاعته وفعاليته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وبالاعتماد على الفحوصات التي أنجزناها سجلنا حصول بعض الاخلالات في نظام الرقابة الداخلية. وقد تم موافاة الإدارة العامة بتقارير حول نظام الرقابة الداخلية للبنك.

كما قمنا بفحص تقارير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية للشركات التابعة للمجمع ولم نسجّل وجود نقائص هامة تتعلق بالرقابة الداخلية للشركات الفرعية التي من شأنها أن تمس من مصداقية القوائم المالية المجمّعة.

2-<u>الالتزامات والأحكام القانونية الأخرى</u>

- عملا بأحكام منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 قمنا بالتثبت من مدى احترام معايير كفاية رأس المال، وأفضت أعمالنا الى تسجيل ما يلي:

- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016، لا تفوق أصول البنك كما في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالبة بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالفصل 32 من القانون البنكي والمحدّد بـ 50 مليون دينار. حيث يبلغ الرصيد المحاسبي للأموال الذاتية للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 38،903 مليون دينار.
- لا تستجيب مؤشرات الملاءة والسيولة ونسبة كفاية رأس المال للنسب والمؤشرات الدنيا التي حدّدها التشريع البنكي الجاري به العمل وخاصة القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية ومناشير البنك المركزي ذات الصلة. وتتفصل النسب الدنيا التي تم تحديدها بالفصل عدد 9 من منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2018 ومؤشرات البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

تعريف المؤشر	النسب الدنيا حسب منشور البنك المركزي	وضعية مؤشر البنك في 31 ديسمبر 2024
مؤشر الملاءة	% 10,00	% (0,29)
مؤشر الملاءة دون اعتبار الأموال الذاتية التكميلية	% 7,00	% (0,29)

- لا يستجيب البنك لمؤشرات التمركز وتقسيم المخاطر المنصوص عليها بالفصول 50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وعليه فان هذه الوضعيات المتعلقة بعدم احترام البنك للنسب والمؤشرات المنصوص عليها بالفصول 9 و50 و51 و52 من منشور البنك المركزي عدد 06-2018 يمكن أن تعرّض البنك لعقوبات مشطّة طبقا لمقتضيات الفصل 55 من نفس المنشور.

- أدى تدهور الأموال الذاتية الأساسية الى عدم احترام الفصل 75 من القانون عدد48-2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية والذي ينص على أنه لا يمكن لبنك أو مؤسسة مالية أن تخصص أكثر من 15% من أموالها الذاتية للمساهمة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مال مؤسسة واحدة كما لا يمكن لإجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة أن يتجاوز نسبة 60% من الأموال الذاتية للبنك أو المؤسسة المالية.

- تولينا موافاة البنك المركزي بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، في إطار خطوة استباقية لتجنب تفاقم المصاعب المالية للبنك، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا لأحكام الفصل عـــ96ـدد من القانون عـــ48-2016ـدد المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الذي يشير إلى أن كل وضع "يشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك أو المؤسسة المالية لبرنامج إصلاحي أو برنامج إنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون" الذي يسمح للبنك المركزي باتخاذ الإجراءات المستوجبة في الغرض.
- كما تولينا موافاة هيئة السوق المالية بتاريخ 30 أوت 2024 وبتاريخ 17 أفريل 2025، بتقرير حول الوضعية المالية للبنك طبقا للفصل عـ03ـدد سادس من القانون عـــ94-112ـدد المتعلق بهيئة السوق المالية.

تونس في 17 أفريل 2025

مراقبي الحسابات

القوائم المالية المجمّعة لمجمّع بنك تونس والإمـــــارات للسنة المالية المقفلة في

31 ديسمبر 2024

مجمّع بنك تونس والإمارات
الـمـوازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة : 1000 دينار)

الأصـول	الإيضاحات	31/12/2024	31/12/2023
الخزينة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية ينة العامة للبلاد التونسية	**1**	17 989	13 188
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	**2**	190 964	216 517
مستحقات على الحرفاء *	**3**	971 281	920 871
محفظة السندات التجارية	**4**	164 299	122 632
استثمارات في مؤسّسات شريكة	**5**	178 610	181 972
أصول ثابتة	**6**	86 982	92 684
أصول أخرى	**7**	20 622	15 867
مجموع الأصول		**1 630 747**	**1 563 731**
الخصوم			
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	**8**	247 015	280 626
ودائع وأموال الحرفاء	**9**	1 111 114	973 871
افتراضات وموارد خصوصية	**10**	57 427	96 580
خصوم أخرى*	**11**	56 478	46 152
مجموع الخصوم		**1 472 034**	**1 393 027**
الأموال الذاتية			
رأس المال	**12**	108 744	90 000
احتياطيات مجمّعة *	**13**	79 401	74 768
أسهم ذاتيّة		(840)	(840)
نتائج مؤجّلة*	**14**	(119 095)	(82 768)
النتيجة المحاسبية	**15**	(26 002)	(33 673)
حصّة المجمع		42 208	47 487
حصّة الأقلية	**16**	116 505	119 016
مجموع الأموال الذاتية		**158 713**	**170 705**
مجموع الخصوم والأموال الـذاتية وحقوق الأقليّة		**1 630 747**	**1 563 731**

(*) بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

مجمّع بنك تونس والإمارات
جدول التعهدات خارج الموازنـة المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

(الوحدة : 1000 دينار)

الخصوم المحتملة	2024/12/31	2023/12/31
ضمانات وكفالات مقدّمة	102 893	83 527
اعتمـاد مستندي	39 513	29 866
تعهّدات السّندات		
مجموع الخصوم المحتملة	**142 406**	**113 393**
التعهّدات المقدّمة		
تعهدات التمويل المقدّمة	48 382	29 223
مجموع التعهّدات المقدّمة	**48 382**	**29 223**
التعهّدات المقبولة		
تعهدات التمويل المقبولة		
ضمانات مقبولة	645 859	684 534
مجموع التعهّدات المقبولة	**645 859**	**684 534**

مجمع بنك تونس والإمارات
قـائمـة النتـائـج المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2024

(الوحدة: 1000 دينار)

	إيضاحات	سنة 2024	سنة 2023
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	17	111 311	103 552
عمولات دائنة	18	29 375	28 558
مرابيح على عمليات الصرف		3 585	4 280
مرابيح محفظة السندات التجاريّة والعمليّات الماليّة	19	10 717	10 768
مداخيل محفظة الاستثمار	20	21 623	15 445
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي		**176 611**	**162 603**
فوائد مدينة ومداخيل مماثلة	21	87 282	81 127
عمولات مدينة		3 747	2 771
خسائر على المحفظة التجارية وعمليات مالية		2 151	(8)
مجموع تكاليف الاستغلال البنكي		**93 180**	**83 890**
الناتج البنكي الخام		**83 432**	**78 713**
مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات ر خارج الموازنة والخصوم		(26 028	(28 150)
مخصصات احتياطي مخاطر محفظة الاستثمار	22	5 702	17 802
إيرادات استغلال أخرى		450	78
مصاريف الأعوان	23	(44 554)	(43 441)
أعباء الاستغلال العامّة	24	(21 992)	(19 124)
مخصصات استهلاكات ومدّخرات على الأصول الثابتة	25	(13 261	(10 521)
نتيجة الاستغلال		**16 252**	**(4 643)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية أخرى		(3 138)	(20 512)
الأداء على الأرباح		(1 366)	(616)
نتيجة الأنشطة العاديّة		**(18 024)**	**(24 539)**
رصيد ربح / خسارة على عناصر استثنائية			(1)
النتيجة الصافية		**(18 024)**	**(24 540)**
حصة الأقلية		(7 978)	(9 132)
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(26 002)**	**(33 672)**
آثار التغييرات المحاسبية		**(4 202)**	**(4 202)**
النتيجة الصافية (حصة المجمع)		**(30 204)**	**(37 874)**

جدول التدفقات النقدية المجمّعة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر2024

(الوحدة : 1.000دينار)

التدفقات النقدية المتصلة بالإستغلال		سنة2024	سنة2023
إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة		150 988	140 860
تكاليف الاستغلال البنكي المدفوعة		(100 578)	(108 380)
قروض مسندة / سداد القروض الممنوحة للحرفاء		(69 719)	(51 940)
ودائع / سحوبات الحرفاء		130 261	84 144
مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون		(72 619)	(50 567)
تدفقات أخرى ناتجة عن عمليات استغلال		2 323	14 468
الضريبة المدفوعة على الأرباح		(459)	(450)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة للإستغلال		**40 197**	**28 134**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الإستثمار			
مقابيض متأتية من سندات المساهمة		8 212	2 712
اقتناء / تفويت في سندات المساهمة		(41 041)	(1 447)
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		1 311	(8 458)
التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الإستثمار		**(31 518)**	**(7 194)**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل			
إصدارأسهم في السوق المحليّة		(8 851)	(52 003)
إصدار افتراضات في السوق المحليّة		1 300	20 283
سداد افتراضات في السوق النقدية		(2 636)	(15 524)
توظيفات		(83)	(397)
إصدار افتراضات / سداد افتراضات خصوصيّة		(16 829)	(2 396)
حصص أرباح مدفوعة/ مقبوضة		18 744	-
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		**(8 354)**	**(50 037)**
التغيير الصافي في السيولة و ما يعادلها خلال السنة ببية		325	(29 097)
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية		(97 750)	(68 653)
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية	**26**	**(97 425)**	**(97 750)**

مجمع بنك تونس والإمارات

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة
المختومة في 31 ديسمبر 2024

1. مراجع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة وتقديمها:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات طبقا للمبادئ المحاسبيّة المتعارف عليها في تونس وخاصّة المنصوص عليها في:

- المعيار المحاسبي عدد 1 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996
- المعايير المحاسبيّة للمؤسّسات البنكيّة (عدد 21 إلى عدد 25)
- المعايير المحاسبيّة المتعلّقة بالقوائم الماليّة المجمّعة (عدد 35 إلى عدد 37)
- المعيار المحاسبي عدد 38 المتعلّق بتجميع المؤسّسات
- قواعد البنك المركزي التونسي المنصوصة في منشوره عدد 24 لسنة 91 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقّح بالمناشير عدد 4 لسنة 1999 وعدد 12 لسنة 2001 وعدد 9 لسنة 2012

2. تاريخ الختم:

يتمّ إعداد القوائم الماليّة المجمّعة بالإعتماد على القوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2024 بالشركات المنتميّة إلى مجال التجميع.

3. طرق القيس :

يقع إعداد القوائم الماليّة المجمّعة لبنك تونس والإمارات بإتباع طريقة قيس عناصر الأصول حسب التكلفة التاريخيّة .

4. مجال وطرق التجميع

يتكوّن مجال القوائم الماليّة المجمّعة من :

- الشركة الأمّ : بنك تونس والإمارات
- المؤسّسات الفرعيّة : وهي المؤسّسات التي يمارس عليها بنك تونس والإمارات رقابة حصريّة
- المؤسّسات الشريكة: وهي المؤسّسات التي يمارس عليها البنك تأثيرا ملحوظا .
- يمكن تقديم طرق التجميع المستعملة كما يلي :

- **<u>التجميع التّام</u>**

تتطلّب هذه الطريقة تعويض كلفة اقتناء سندات المساهمة التي يملكها البنك في الشركات الفرعيّة بجملة عناصر الأصول والخصوم لهذه الشركات مع إبراز حقوق الأقليّة في الأموال الذاتيّة والنتيجة . وتطبّق هذه الطريقة على الشركات الفرعيّة لبنك تونس والإمارات المنتميّة إلى القطاع المالي .

- **<u>التقييم بالمعادلة</u>**

تتطلّب هذه الطريقة تقييد المساهمة مبدئيا بسعر التكلفة ثم الترفيع أو التخفيض في قيمة المساهمة للأخذ بعين الاعتبار حصّة المستثمر في نتائج المؤسّسة المملوكة بعد تاريخ الاقتناء. ويقع تطبيق هذه الطريقة على المؤسّسات الشريكة لبنك تونس والإمارات.

يحوصل الجدول التالي مجال وطرق التجميع التي وقع استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة لمجمع بنك تونس والإمارات:

الشركة	القطاع	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	**المالي**	**100 %**	**الشركة الأمّ**	**تجميع تام**	**100 %**
التونسية الإمراتية للمساهمات	**المالي**	**100 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**100 %**
شركة الإستخلاص السّريع	**المالي**	**99,73 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**99,73 %**
شركة ذات رأس مال تنمية	**المالي**	**100 %**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**100 %**
شركة سيكاف تونس والامارات	**المالي**	**1.82%**	**مؤسّسة فرعيّة**	**تجميع تام**	**4.02%**

خروج شركة "جربة أغير" والتي يمتلك فيها بنك تونس والإمارات نسبة 43.67% والتي كانت تندرج ضمن محيط التجميع النسبي، نظرا لعدم توفر القوائم المالية المصادق عليها من طرف إدارتها منذ سنة 2010.

5. القواعد المحاسبية المعمول بها

5.1 احتساب القروض وعائداتها

تسجل تعهدات التمويلات خارج الموازنة عند الالتزام بها، ثم تحوّل إلى الموازنة عند سحب الاموال بقيمتها الإسمية

تحتسب عمولة الدراسة بكاملها ضمن حسابات النتيجة إثر أوّل تسريح للقروض. تحتسب عمولات الكفالات ضمن حسابات النتيجة على امتداد فترة التعهد.

تحتسب عائدات القروض المسلمة مسبقا عند حلول اجلها ضمن حساب للتسوية ثم تنقل ضمن حسابات النتيجة حسب الفترة المنقضية.

تحتسب عائدات القروض المسلمة عند انقضاء الفترة شهريا.

وتسجّل عائدات القروض المصنّفة المتعلقة بالأصول الجارية) صنف 0)أو بالأصول التي تتطلّب متابعة خاصة) صنف 1)وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ضمن حسابات النتائج عند انقضاء الفترة. مع العلم بأنّ عائدات القروض المسلمة مسبقا أو المسلمة والتي لم تسدّد بعد والمتعلّقة بالقروض المصنفة ضمن الأصول المشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2) والأصول التي يصعب استرجاعها كلّيا في الآجال (صنف 3) والأصول شبه الميئوس من استخلاصها (صنف 4) وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 تخصم من الأصول وتسجّل ضمن بند الفوائد المخصّصة. وتدرج هذه الفوائد ضمن حسابات النتائج عند استخلاصها.

2.5 احتساب عمليّات الإيجار المالي

تسجّل الأصول الممنوحة بطريقة الإيجار المالي حسب قيمتها الإسمية بدون إعتبار الأداءات على القيمة المضافة وتدرج ضمن بند قروض على الحرفاء مع العلم بأنّ هذه الأصول تحتسب طبقا للنظرية الاقتصادية وليس النظرية الامتلاكية.

توزّع الأكريّة المفوترة بين جزئي الأصل والفوائد .
تسجّل القيمة المتبقيّة للأصول المموّلة بطريقة الإيجار المالي خارج الموازنة ضمن بند التعهدات المعطاة.

تمّ معالجة التمويل في شكل إيجار مالي لإلغاء القروض والاقتراضات و الأعباء والمداخيل البينية ونتيجة لذلك وقع تدوين الممتلكات المكتسبة في إطار الإيجار المالي على مستوى الأصول المجمعة ويقع احتساب المستهلكات على أساس نسب الاستهلاك المعتمدة على مستوى المجمع.

3.5 احتساب محفظة السندات و عائداتها

تحتوي محفظة السّندات الممسوكة من قبل مجمع بنك تونس والإمارات للإستثمار على :
- سندات تجاريّة
- سندات مساهمة

وقد وقع إدراج السندات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن الأصول على مستوى الموازنة المجمّعة في بند خاص .

- **<u>محفظة السّندات التجاريّة</u>** :

تحتوي هذه المحفظة على :
- سندات المتاجرة : والمتميّزة بسيولتها والتي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر .
- سندات التوظيف : وهي السندات التي وقع اقتناؤها لغاية إعادة بيعها في آجل لا يتجاوز السّنة .

- **سندات المساهمة :**

- السّندات التي تعتبر إستراتجية للمجمع .
- السّندات المكتتبة في إطار التمويل والمدرجة ضمن اتفاقيّة تفويت والتي لم يتمّ بعد التفويت فيها كليّا.

وتسجّل الأسهم غير المدفوعة خارج الموازنة طبقا لقيمتها عند الاقتناء وتدرج ضمن الموازنة في تاريخ دفعها دون اعتبار مصاريف الاقتناء . كما يسجّل التفويت في الأسهم بتاريخ انتقال ملكيتها .
وقد وقع إدراج تقييم الأسهم التي تمّ التفويت فيها لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات على مستوى الموازنة المجمّعة باعتبار القيمة الدنيا بين التكلفة التاريخيّة والقيمة الحسابيّة .
وتدرج أرباح الأسهم ضمن حسابات النتائج عندما تقع الموافقة على توزيعها بصفة رسميّة . كما يدرج فائض القيمة للأسهم المفوت فيها في إطار اتفاقيّات الاكتتاب مع إعادة التفويت عند استخلاصها الفعلي اعتبارا لمخاطر الاستخلاص .

- **السّندات المقيمة بطريقة المعادلة :**

يتمّ إدراج التغيرات في حصّة المجمع في الأصول الصافيّة للشركات المقيمة بطريقة المعادلة ضمن بند "استثمارات في مؤسّسات شريكة" بين أصول الموازنة المجمّعة وفي المقابل ضمن بند "النتيجة المجمّعة" بين الأموال الذاتيّة المجمّعة . وتعتبر هذه التغييرات عنصرا من نتيجة الاستغلال للمجمع حيث يتم إدراجها ضمن بند "الحصّة في أرباح الشركات المجمّعة حسب التقييم بالمعادلة" على مستوى قائمة النتائج المجمّعة.
إذا تجاوزت أو تساوت حصّة المجمع في خسائر المؤسّسة الشريكة مع القيمة المحاسبيّة للمساهمة المسجّلة حسب طريقة التقييم بالمعادلة ، فإنّ المجمع عادة ما يتوقف عن الأخذ بعين الاعتبار حصّته في الخسائر اللاحقة . وبالتالي تضبط المساهمة بقيمة تساوي الصفر.

4.5 احتساب الموارد والأعباء المتعلّقة بها

تدرج تعهدات التمويل المقبولة خارج الموازنة في تاريخ إبرامها ثم تنقل إلى الموازنة في تاريخ السحوبات. تحتسب فوائد وعمولات تغطيّة الصّرف بعنوان الإقتراضات ضمن الأعباء في تاريخ استحقاقها .

5.5 تقدير المخاطر وتغطية التعهّدات

1.5.5 مخصّصات للقروض

تمّ تقدير المخصصات طبقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 حسب المخاطر التالية :

- مخاطر جارية (صنف 0)
- مخاطر تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الآجال (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كليّا في الآجال (صنف 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميئوس من استخلاصها(صنف 4)

يقع تقييم المخصّصات اعتمادا على التصنيف وحسب نسب المرصودات المعتمدة وعلى أساس التعمّدات بعد خصم الفوائد المخصّصة وقيمة الضمانات المتحصّل عليها.
تكون نسب المرصودات على النحو التالي :

- 20% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 2
- 50% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 3
- 100% من قيمة المخاطر المتبقية بالنسبة للديون المدرجة بالصنف 4
-

2.5.5 المدخرات الجماعية

أصدر البنك المركزي التونسي منشوره عدد01 لسنة 2025 بتاريخ 29 جانفي 2025 المتعلّق بتحيين الإجراءات المتّخذة في مجال مراقبة المخاطر والآليات الضرورية للحد منها، وهو ما يشكل تغييرا في طريقة احتساب المدخرات الجماعية مقارنة بالإجراءات المنصوص عليها بالمنشور عدد 01 لسنة 2024 والمنشورعدد01 لسنة 2023 والمنشور عدد 02 لسنة2022.

3.5.5 مرصودات للمساهمات

تم تقييم السندات عند اقفال الحسابات على أساس القيمة المتعارف عليها ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.
يتمّ تطبيق نفس هذه القواعد على السّندات التي تمّ التفويت فيها من بنك تونس والإمارات إلى التونسية الإمراتية للمساهمات.
بالنسبة للأسهم غير المدرجة بالبورصة، يقع تقييمها على أساس آخر قيمة محيّنة للشركة ويقع توظيف مخصّصات لتغطية ناقص القيمة ذي الطابع الدائم المحتمل في قيمتها.
هذا ويخص بالذكر ، انه وقع تطبيق نفس قواعد التقييم المذكورة اعلاه على السندات التي تم التفريط فيها من قبل البنك لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات.

6.5 عمليات بالعملة

إنّ المعاملات المنجزة بالعملة الأجنبيّة تخصّ أساسا الاقتراضات الخارجية التي يقع احتسابها ضمن البيانات المالية للبنك بالدينار التونسي بإعتماد القيمة التارخية للإستعمالات و يقع تحمّل المخاطر الناتجة عن تقلّب العملة من قبل الشركة التونسية لإعادة التأمين وذلك مقابل دفع عمولة يدفعها لها البنك.
بالنسبة للأصول والخصوم التي يتحمّل البنك من خلالها مخاطر تقلّب العملة يقع تقييمها عند إقفال الحسابات ويقع الاحتياط للنقص المحتمل الناتج عن تقلّب العملة.

7.5 الأصول الثابتة وأصول أخرى غير جاريّة

تحتسب الأصول الثابتة بقيمة اقتنائها ويقع اطفاؤها حسب الطريقة الخطيّة . وتكون نسب الاستهلاك كالتالي :

- بناءات 2.5%
- أثاث المكاتب 20%

- معدّات المكاتب	10%
- معدّات النقل	20%
- التهيئة والمنشئات	10%
- معدات معلوماتيّة	15%
- برمجيات معلوماتيّة	33%

يقع تسجيل الاعباء المؤجلة ضمن بند أصول أخرى ذلك أنّ لها انعكاسا إيجابيا على السنوات المحاسبيّة السّابقة . ويقع امتصاصـها على مدى ثلاث سنوات على أساس الدّراسة التي بررت إدراجها ضمن الأصول.

6. القواعد الخاصّة بالتجميع

1.6 معالجة فوارق التجميع

تمثّل فوارق التجميع الفوارق بين أسعار اقتنـاء السّندات والحصّـة التـي تمثلها فـي الأصـول المحاسبيّة الصّافيّة للشركة المجمّعة. ويتمّ توزيع هذه الفوارق بين فوارق التقييم والقيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء كما يلي:

- فوارق التقييم:

وهي الفوارق بـين القيمة الصـحيحة للأصـول والخصـوم المحدّدة المقتنـاة وقيمتهـا المحاسبيّة فـي تـاريخ الاقتناء .

- القيمة الإضافيّة الناتجة عن الاقتناء :

وهي الفرق بين فوارق التجميع وفوارق التقييم المحتسبة . ويتمّ إدراجها ببنـد "القيمـة الإضـافيّة" ويتمّ استهلاكها على مدّة استعمالها دون أن تتعدّى مدّة الاستهلاك عشرين سنة .

2.6 الأرصدة والمعاملات داخلة المجمّع

يقع حذف كامل الأرصدة والمعاملات داخل المجمّع وكذلك الأرباح الكاملة والناتجة عنها والتـي تخصّ شركات فرعيّة.

3.6 معالجة الأداء

يتمّ إعداد القوائم الماليّة الموحدة باعتماد طريقـة الأداء المؤجّـل . ويقـع حسـب هذه الطريقـة الأخذ بعين الإعتبـار للإنعكاسـات الجبائيّـة المقبلـة ، الأكيدة أو المحتملـة ، الدائنـة أو المدينـة ، للأحداث والعمليّـات الماضيّة أو الجاريّة. ويتمّ احتساب الأداء الدّائن المؤجل بالنسبة لكل الفوارق الزمنيّة التي يمكن طرحها إذا أمكن اعتبار أنّه من المحتمل تحقيق ربح خاضع للأداء يمكن أن تطـرح منـه هذه الفوارق الزمنيّـة . أما الأداء المدين المؤجل فيقع احتسابه بالنسبة لكلّ الفوارق الزمنيّة المطروحة حاليا والخاضـعة لـلأداء في المستقبل

7. أهم المعالجات التي تمّ إجرائها في إطار إعداد القوائم الماليّة المجمّعة

1.7 مجانسة الطرق المحاسبيّة

لقد تمّ القيام بالتعديلات المطلوبة على القوائم الماليّة للشركات المنتميّة إلى مجال التجميع لغاية تطبيق الطرق المحاسبيّة المعتمدة من قبل المجمع قبل استعمالها لإعداد القوائم الماليّة المجمّعة ، وقد تمثلت هذه التعديلات في :

- طرق استهلاك الأصول الثابتة الماديّة
- احتساب الممتلكات المقبولة والمقدّمة بعنوان الإيجار المالي حسب التمشي الإقتصادي
- حذف احتياطيات إعادة التقييم.

2.7 حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمّع :

وقد وقع حذف الأرصدة والعمليّات داخل المجمّع بغاية إلغاء تأثيرها على القوائم الماليّة المجمّعة، وقد شمل الحذف:

- الحسابات الجاريّة بين شركات التجمّع
- العمولات بين شركات التجمّع
- المدّخرات المكوّنة من طرف البنك بعنوان سندات الشركات المنتميّة إلى مجال التجميع
- أرباح الأسهم ومنح الحضور التي وزعتها الشركات المجمّعة لفائدة بنك تونس والإمارات
- التفويت في جزء من المستحقات على الحرفاء لفائدة شركة الإستخلاص السّريع
- التفويت في سندات مساهمة لفائدة التونسية الإمراتية للمساهمات .
- المخصصات المتعلقة بالتصرف في الصناديق من قبل البنك و شركة الاستخلاص السريع مع شركة تونس والامارات للتنمية.

-

8. الأحداث البارزة خلال الفترة

1.8 التعديلات المحاسبية

ارتفعت الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما قيمته 766 9 ألف دينار تونسي في حين ارتفعت مبالغ الأموال المدخرة لدى شركة التأمين بذات التاريخ بعنوان هذه الحقوق إلى 743 5 ألف دينار تونسي مما أفضى إلى نقص في تكوين المدخرات اللازمة بما قيمته 202 4 ألف دينارا تونسي.

ويعود هذا النقص إلى أن البنك لم يقم برصد مدخرات كافية لدى شركة التأمين خلال السنوات السابقة لمطابقة المدخرات مع الحقوق المكتسبة المتعلقة بمنح الإحالة على التقاعد المستحقة.

وعليه قام البنك بتصحيح هذه المدخرات في قوائمه المالية السابقة بتعديل الأموال الذاتية للافتتاح لسنة 2024 مع تحوير البيانات المقارنية للسنة المالية 2023.

2.8 عملية المراقبة الاجتماعية التي خضع لها البنك

على إثر الإعلام الصادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 19 أفريل 2024، خضع البنك لعملية مراقبة اجتماعية شاملة للفترة الممتدة من 1 جانفي 2023 إلى 31 ديسمبر 2023. وقد تم إعلام البنك بنتائج هذه المهمة الرقابية بتاريخ 27 ديسمبر 2024، والتي تضمنت مساهمات تكميلية بقيمة 723 ألف دينار تونسي.
وقد تم عقد عدة اجتماعات مع المصالح المعنية والإدارة العامة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعرض موقف البنك بخصوص عناصر التكليف.
علاوة على ذلك، تم الاتصال بمحامٍ مختص من قبل البنك لمتابعة هذا الملف.
وبصفة احترازية، قام البنك بتسجيل مدخرات لمجابهة المخاطر والأعباء بهذا العنوان في دفاتره المحاسبية بقيمة 228 ألف دينار تونسي.

3.8 تطبيق الفصل 412 مكرّر من المجلة التجارية

تطبيقا لأحكام الفصل 412 مكرر (الجديد) من مجلة التجارة، وعملاً بمذكرة الهيئة التونسية للخبراء المحاسبين المتعلقة بكيفية معالجة تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض، نُفيد بما يلي:

- لقد تم تسجيل تعديل بالنقص في إيرادات الفوائد للسنة المالية المختتمة في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 150 ألف دينار تونسي، وذلك على خلفية أثر تخفيض نسب الفائدة القارة للقروض المتعلقة بالمطالب المقدّمة خلال سنة 2024.

- أما المطالب المقدمة والمُعالَجة خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2025 إلى غاية 10 أفريل 2025، وكذلك الملفات المستجيبة للشروط بتاريخ 11 أفريل 2025، فهي كما يلي:

بحساب الألف دينار

العنوان	عدد الملفات	الحجم	الأثر على الفوائد 20	الأثر على الفوائد 20
الملفات المقدمة والمعالجة من 2025/01/01 إلى 025/04/10	1 514	61 428	2 209	17 618
الملفات المؤهلة في 2025/04/11	1 024	36 383	1 637	10 248
المجموع	**2 538**	**97 811**	**3 846**	**27 867**

9. إيضاحات (الأرقام بآلاف الدنانير)

الإيضاح 1 : خزانة وأموال لدى البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامّة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند في31 ديسمبر2024 ما قيمته 17 989 ألف دينار مقابل 13 188 ألف دينـار في 31 ديسمبر 2023 وتفصيله كالآتي :

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
خزانة وأموال لدى الفروع	13 094	7 744
خزانة وأموال لدى البنك المركزي	4 895	5 444
المجموع	**17 989**	**13 188**

الإيضاح 2 : مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية.

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر 2024ما قيمتـه190 964 الف دينـار مقابل الف 216 517 دينـار في31ديسمبر2023وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
مستحقات على المؤسسات البنكية	30 864	18 733
مستحقات على المؤسسات المالية	160 100	197 784
المجموع	**190 964**	**216 517**

الإيضاح 3 : مستحقات على الحرفاء

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2024ما قيمته 971 281 ألف دينار مقابل 920 871 ألف دينار في 31 ديسمبر2023 تفصيلها كالآتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
حسابات جارية دائنة	135 389	115 813
قروض أخرى للحرفاء*	748 155	757 074
قروض على موارد خاصة	87 737	47 984
المجموع الصّافي	**971 281**	**920 871**

(*)بيانات أعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 4: محفظة السّندات التجاريّة

بلغ رصيد هذا البند 164 299 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2024 وتفصيله كالآتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
السّندات التجاريّة	164 299	122 632
المجموع	**164 299**	**122 632**

الإيضــاح5 : محفظة سّندات استثمارات

بلغ رصيد محفظة سّندات استثمارات في 31 ديسمبر 2024ما قيمته 178 609 ألف دينار تفصيلها كالآتي :

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
سّندات الاستثمار	178 609	181 972
المجموع	**178 609**	**181 972**

الإيضاح 6 : أصــول ثابتــة

بلغ رصيد هذا البند في 31ديسمبر2024 ما قيمته 86 982 الف دينارو تفصيله كالآتي :

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
اصول الغير الثابتة	4 790	5 095
اصول الثابتة	82 192	87 589
المجموع	**86 982**	**92 684**

تمت المصادقة خلال سنة 2023 على المعيار المحاسبي الجديد عدد 05 الخاص بالأصول الثابتة، ويتيح هذا المعيار إمكانية تقييم الأصول بإعتماد نموذج إعادة التقييم وذلك بإعتماد القيمة الصحيحة للأصل. وعادة ما يتم تحديد القيمة الصحيحة للأراضي والمباني من خلال إختبار يتم إجراؤه بشكل عام بواسطة خبراء محترفين ومؤهلين.

وعندما ترتفع القيمة المحاسبية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يجب أن يتم الإقرار بالزيادة مباشرة ضمن الأموال الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

وقامت الشركة الأمّ بإعادة تقييم كافة الأراضي والمباني خلال سنة2023, وتم تسجيل إرتفاع للقيمة المحاسبية لهذه الوصول نتيجة لإعادة التقييم بمبلغ 31.829 مليون دينار تم تسجيلها محاسبين ضمن الأصول الذاتية تحت عنوان فارق إعادة التقييم.

الإيضاح 7: أصول أخرى

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
الحساب في طور التسوية	10 954	3 990
أصول أخرى	9 668	11 877
المجمـــــوع	**20 622**	**15 867**

الإيضاح 8: ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية

هذا تفصيل الودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2023 و2024:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
ودائع ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية	247 015	280 626
المجموع	**247 015**	**280 626**

الإيضاح 9: ودائع وأموال الحرفاء

هذا تفصيل الودائع اموال الحرفاء لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2023 و2024:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
ودائع لأجل	611 144	565 975
ودائع وأموال أخرى	499 970	407 895
المجموع	**1 111 114**	**973 871**

الإيضاح 10: اقتراضات وموارد خصوصية

هذا تفصيل الاقتراضات والموارد الخصوصية لمجمع بنك تونس والامارات الخاص بسنة 2023 و2024:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
اقتراضات وموارد خصوصية	529	588
اقتراضات أخرى	56 898	95 992
المجموع	**57 427**	**96 580**

الإيضاح 11: خصوم أخرى

الخصوم الاخرى لمجمع بنك تونس والامارات تتمحور فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
مرصودات للخصوم والأعباء	4 867	4 834
الحساب في طور التسوية	31 560	21 802
خصوم أخرى*	20 051	19 516
المجموع	**56 478**	**46 152**

(*)بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 12 :رأس المـــال

بلغ راس المال المجمع لبنك تونس والامارات مبلغ 744 108 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2024

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
رأس المـــال	108 744	90 000
المجموع	**108 744**	**90 000**

الإيضاح 13 : احتياطات

احتياطات المجمع لبنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
احتياطات مجمعة*	79 401	74 768
المجموع	**79 401**	**74 768**

(*)بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 14: نتائـــج مؤجّلـــة

النتائج المؤجلة لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
بنك تونس والامارات*	(119 095)	(82 768)
المجموع	**(119 095)**	**(82 768)**

(*)بيانات أُعيدت معالجتها بتاريخ 2023/12/31 لأغراض المقارنة

الإيضاح 15: نتيجة السنة المحاسبية

نتيجة السنة المحاسبية لمجمع بنك تونس والامارات يمكن تفصيلها كالاتي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
حقوق الأغلبية	(26 002)	(33 673)
المجموع	**(26 002)**	**(33 673)**

الإيضاح 16: الأموال الذاتيّة وحقوق الأقليّة

هذا تفصيل لحقوق الاقلية :

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
الاحتياط الخاص بالأقلية	108 527	109 884
نتيجة الأقلية	7 978	9 132
المجموع	**116 505**	**119 016**

الإيضاح 17: فوائد دائنة ومداخيل مماثلة

تتمثل الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
عمليات مع المؤسسات البنكية	3 899	3 921
عمليات مع الحرفاء	107 211	99 445
مداخيل أخرى	201	185
المجموع	**111 311**	**103 552**

الإيضاح 18: عمـــولات

هذا تفصيل للعمولات الخاصة بالمجمع بنك تونس والامارات:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
على العمليات البنكية	29 375	28 558
المجموع	**29 375**	**28 558**

الإيضاح 19: أرباح على محفظة السندات والعمليّات الماليّة

يتمثل تطوّر هذا البند كما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
الربح الصافي على البنود قصيرة المدى	10 717	10 768
المجموع	**10 717**	**10 768**

الإيضاح 20: مداخيل محفظة الاستثمار

تتمحور مداخيل محفظة الاستثمار لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2023 و 2024 يما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
الأرباح والمداخيل المماثلة على المساهمات	20 120	13 828
الأرباح والمداخيل المماثلة على محفظة الاستثمار	1 247	1 152
الأرباح والمداخيل المماثلة على الشركات ذات الصلة	256	465
المجموع	**21 623**	**15 445**

الإيضاح 21: فوائد مدينة وأعباء مماثلة

تتمثل الفوائد المدينة والاعباء المماثلة لمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
عمليات مع المؤسسات البنكية	7 222	9 391
عمليات مع الحرفاء	63 802	55 305
افتراضات وموارد خصوصية	13 511	11 406
فوائد واعباء أخرى	2 747	5 025
المجموع	**87 282**	**81 127**

الإيضاح 22: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار

يلخص الجدول التالي المدخرات المرصودة لتغطية الانخفاضات المحتملة لمحفظة الاستثمار بعنوان سنة2024:

بحساب الألف دينار

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
مخصّصات للمدخرات المتعلّقة بالأسهم	5 702	17 802
زائد قيمة على الأسهم*	-	-
المجموع	**5 702**	**17 802**

الإيضاح 23: تكاليـف العمـّال

تتمثل تكاليـف العمـّال للمجمع بنك تونس والامارات فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
الرواتب والمكملات	40 082	38 870
تكاليـف العمـّال أخرى	4 472	4 571
المجموع	**44 554**	**43 441**

الإيضاح 24: تكاليف عامة للاستغلال

تتمحور التكاليف العامة للاستغلال للمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2023 و2024 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
تكاليف عامة للاستغلال	3 968	4 374
تكاليف عامة اخرى*	18 024	14 750
المجموع	**21 992**	**19 124**

الإيضاح 25: مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات

تتمثل مخصّصات الاستهلاكات والمدخّرات لمجمع بنك تونس والامارات لسنة 2023 و2024 فيما يلي:

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
مخصّصات الاستهلاكات	13 261	10 521
المجموع	**13 261**	**10 521**

الإيضاح 26: السيولة وما يعادل السيولة

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
خزينة الفروع بالدينار	6 828	6 896
خزينة الفروع بالعملة	5 488	848
البنك المركزي التونسي بالدينار	898	4 272
البنك المركزي التونسي بالعملة	4 697	1 173
البنوك والمراسلين الأجانب	8 999	11 347
قروض في السوق النقدية	(153 000)	148 758
افتراضات أخرى	(88 024)	(271 044)
المجموع	**(97 425)**	**(97 750)**

إيضاح تكميلي

- **دول الإقامة لشركات المجمع**

الشركة	القطاع	بلد التسجيل	نسبة المراقبة	الصفة	طريقة التجميع	الحصّة
بنك تونس والإمارات	المالي	الدولة التونسية	% 100	الشركة الأمّ	تجميع تام	% 100
التونسية الإمارتية للمساهمات	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة الاستخلاص السّريع	المالي	الدولة التونسية	% 99,73	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 99,73
شركة ذات رأس مال تنمية	المالي	الدولة التونسية	% 100	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	% 100
شركة سيكاف تونس والامارات	المالي	الدولة التونسية	%1.82	مؤسّسة فرعيّة	تجميع تام	%4.02

- **طبيعة العلاقة بين الشركة الام بنك تونس والإمارات وشركة تونس إمارات سيكاف:**

شركة تونس إمارات سيكاف هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير يحكمها القانون رقم 2001-83 من 24جويلية 2001 الخاص بقانون صناديق الاستثمار المشترك. تم إنشاؤه في 29 جانفي 2007 بمبادرة من بنك تونس والإمارات.
مجلس إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تتكون أساسا من ممثلي مجموعة BTE، وبالتالي إدارة شركة تونس إمارات سيكاف تحت السيطرة الحصرية للمجموعة.

- **الصبغة القانونية لشركات المجمع:**

الشركة	الصبغة القانونية	الغرض الاجتماعي
بنك تونس والإمارات	شركة خفية الاسم	مؤسسة بنكية
شركة الاستخلاص السّريع	شركة خفية الاسم	إستخلاص الارادات الحرفاء
شركة تونس إمارات سيكاف	شركة خفية الاسم	المساهمة ولاستثمار في الشركات
شركة ذات رأس مال تنمية	شركة خفية الاسم	التصرف في محفظة السندات

- **النتيجة لكل سهم للمجمع:**

المسمّى	31/12/2024	31/12/2023
النتيجة الصافية	(26 002)	(33 673)
الحصة الخاصة بالأسهم ذات أولوية للربح		
النتيجة الصافية للاسهم العادية	(26 002)	(33 673)
معدل الأسهم العادية	3500	3500
النتيجة لكل سهم	**(7,429)**	**(9,620)**

الإيضاح 27: الأموال الذاتية:

المسمّى	رأس المال	الأسهم الذاتيّة	الاحتياطات المجمعة	نتائج مرحلة	النتيجة الصافيّة للسنة	المجموع
الرصيد في31/12/2023	**90 000**	**(840)**	**74 768**	**(82 768)**	**(33 673)**	**47 487**
تطور الاحتياطات المجمعة	18 744		4 633	(36 327)		(12 950)
أرباح الفترة السابقة					33 673	33 673
مناب المجمع في النتيجة					(26 002)	(26 002)
الرصيد في 31/12/2024	**108 744**	**(840)**	**79 401**	**(119 095)**	**(26 002)**	**42 208**

11
القرارات المعروضة على الجلسة العامة العادية

القرار الأوّل

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الاستماع إلى قراءة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2024 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة) .
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2024.

تصادق الجلسة العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024.

القرار الثاني

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الاستماع الى قراءة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفاقات المنصوص عليها بالفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

القرار الثالث

إنّ الجلسة العامّة العاديّة بعد الإطلاع على نتائج السنة المحاسبية 2024 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المحاسبية 2024.

القرار الرابع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي(بالدينارات) :

(+) ما تبقى من مرابيح 2023 :	- 119 095 103 . 253
(+) النتيجة الصافية لسنة 2024 :	- 27 903 . 537
(+) الاحتياط القانوني : --	0
(=) ما تبقى للترحيل	- 146 999 006 . 790

القرار الخامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

كما أنها تصادق على اسناد منح الحضور بمبلغ صافي بـ 2000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع للجان القارة المنبثقة عن مجلس الإدارة وهي لجنة التدقيق الداخلي واللجنة الاستراتيجية ولجنة المخاطر ولجنة التعيينات والتأجير، وذلك بسقف 6 اجتماعات مدفوعة في السنة.

القرار السّادس

إنّ الجلسة العامة العادية تصادق على تعيين الأعضاء التالي ذكرهم بمجلس إدارة بنك تونس والإمارات:

- السيد معزّ الجودي، عضوا مستقلا عن الجانب التونسي ورئيسا للجنة التدقيق للمدة النيابية 2025-2026- 2027 الى حدّ انعقاد الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2027.

- السيد حميد الدرمكي عضوا مستقلا عن الجانب الإماراتي ورئيسا للجنة المخاطر لباقي مدّته النيابية للسنوات 2023-2024- 2025 الى حدّ انعقاد الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2025.

كما تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد نيابة أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونسي وللجانب الإماراتي للسنوات المالية 2025 و2026 و2027 إلى حدّ انعقاد الجمعية العامة العادية التي تبتّ في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2027.

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب الاماراتي

1. خليفة علي القمزي
2. عبد الله أحمد سلطان الحلامي
3. سعيد حمد علي الدرمكي
4. أحمد راشد محمد المهيري
5. حمد مبارك سالم المزروعي

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونسي

6. أسماء المسعودي
7. بثينة بوكمشة
8. هشام المنصوري
9. نبيهة محمدي

القرار السّابع

تعطي الجلسة العامة العادية جميع الصلاحيات للممثل القانوني للبنك أو من يفوّضه لغرض القيام بجميع إجراءات الإيداع والنشر القانونية.

Suivez-nous !
BTE
BTE - Banque de Tunisie et des Emirats
@btebanque
@BanquedeTunisieetdesEmirats
www.bte.com.tn
BTE
71 112 000